جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

الدراسات العليا

الإصلاح الاقتصادي وآثاره على الدين العام المصرى

Economic reform and its impact on the Egyptian public debt

إعداد

مصطفى محمد ابوزيد أبو الحسن

إشـراف

ا.د/ إجـلال راتب

رئيس قسم التكتلات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية

والدولية بمعهد التخطيط القومي

لاستكمال متطلبات الحصول على

درجة الماجستير المهنى "التخطيط للتنمية المستدامة"

2022/2021

المقدمة :

تسعى الدول وبخاصة الدول النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية من أجل رفع مستويات المعيشة للمواطنين ورفع معدلات النمو الاقتصادى وتشجيع الصادرات وتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية فى زيادة انتاجيتها وتحقيق أهدافها سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية لتحقيق تقوم باتخاذ عدد من الاجراءات المنظمة والمدروسة وتعميم تنفيذها على جميع القطاعات والهيئات الاقتصادية كما تستهدف أيضا سد العجز فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات والأهم سداد الديون الخارجية والتى تمثل ضغط على الدولة عند زيادتها بشكل يجعل من الصعب ادارة الدولة باستقلالية فى وجودها لذلك تقوم باتباع أسلوب ادارة الدول الدائنة لها لتضمن نجاح سياستها فى سداد الديون وتحقيق التنمية

وبالنسبة للدول الدائنة فقد تغيرت حسب القوة العظمى المسيطرة على العالم، ففى فترة الخمسينات والستينات كان الاتحاد السوفيتى هو الدائن الرسمى للدول النامية. ثم ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس عسكرى واقتصادى للاتحاد السوفيتى، وظل الصراع بين المعسكرين الشرقى والغربى حتى سقوط الاتحاد السوفيتى عام 1991

ومن ثم تحولت الدول النامية الى الولايات المتحدة لتمويل سياساتها الاصلاحية. ومن أوائل الدول النامية التى اقترضت لتمويل سياساتها الاصلاحية جمهورية مصر العربية، حيث اقترضت من المعسكر الرأسمالى المتمثل فى مؤسستى "برتيون وودز" البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومن ثم اتبعت السياسات التى فرضتها المؤسستان السابق ذكرهما ومن ثم تتحمل الدولة المصرية عواقب تنفيذ تلك السياسات سواء كانت حميدة أو وخيمة

تسعى الحكومة المصرية على مر السنين الى تحقيق التنمية والتقدم للدولة المصرية ولتحقيق ذلك تضطر الى الاقتراض لتمويل مشروعاتها الاستثمارية فتقع فى فخ الاقتراض لسداد الديون الخارجية حيث تضطر الى تنفيذ شروط البنك الدولى للحصول على القرض وهو ما يقودها الى الفشل نظرا لتقيدها بشروط تمنعها من التنمية من أجل سداد الديون

وان كان برنامج الاصلاح الاقتصادى قد حقق نتائج ايجابية الا أن هناك بعض التحديات يجب التغلب عليها أهمها زيادة عدد السكان وما يتبعه من زيادة الانفاق الاجتماعى وزيادة مخصصات الدعم وخاصة دعم الطاقة لذلك يجب على الدولة اتباع أفضل الأساليب للتغلب على تلك التحديات

مشكلة البحث:

للحفاظ على ديناميكية الحياة الاقتصادية تمر الدول بموجات من الكساد لتنتقل بعدها الى موجات من الرواج و بين هذا و ذاك تقوم الحكومات باتخاذ الاجراءات اللازمة لإصلاح الاقتصاد القومي والخروج به الى مرحلة التقدم و الرواج ومصر كغيرها من الدول قد مرت بالعديد من المشكلات الاقتصادية فى الثلاثين سنة الاخيرة أهمها زيادة الدين العام المصرى والذى أثر بشكل كبير على هيكل الاقتصاد المصرى ونتيجة لذلك اتبعت الحكومة المصرية على مدار تلك السنوات برنامجين اصلاحيين لانقاذ الاقتصاد المصرى. لذلك سوف نحاول فى البحث الاجابة عن السؤال التالى:

الى أى مدى أثر برنامجا الاصلاح الاقتصادى على الدين العام المصرى ؟

Classified as Internal

تساؤلات البحث:

هل يؤثر الدين العام للدولة على تخصيص الموارد المالية؟

هل يتأثر الانفاق الحكومى بهيكل الجهاز الادارى للدولة؟

أهداف البحث :

تقييم كفاءة برنامجى الاصلاح الاقتصادى فى تخفيض الدين العام المصرى

التعرف على أثر السياسة النقدية فى البرنامجين الاصلاحيين على الدين العام المصرى

التعرف على أثر السياسة المالية فى البرنامجين الاصلاحيين على الدين العام المصرى

منهجية البحث :

سوف يستند البحث الى المنهج الوصفى لوصف الظاهرة محل الدراسة وصفا علميا دقيقا ومحاولة استقصاء الحلول والتفسيرات استنادا الى البيانات والمعلومات التى نحصل عليها من خلال استخدام المنهج التاريخى فى دراسة الاحداث التى حدثت فى الماضى وتفسيرها فى ضوء ترابطها مع أحداث وظواهر اخرى عن طريق مقارنة الظاهرة محل الدراسة (برنامج الاصلاح الاقتصادى 1991) مع نفس الظاهرة فى زمن اخر (برنامج الاصلاح الاقتصادى 2016)

أهمية البحث:

يعتبر الدين العام أحد أهم الموشرات الى تدل على مدى قوة اقتصاد الدولة ومدى صمودها فى المجتمع الدولى ضد الضغوطات الخارجية والداخلية. لذا قد يفيد البحث فى تحديد مسببات تفاقم الدين العام وطرح بعض المقترحات التى قد تساعد القيادة السياسية فى حل أزمة تفاقم الدين العام والقضاء على مسبباته

حدود البحث:

الحدود الزمانية: الفترة من 1991 الى 2020

<u>الحدود المكانية</u>: جمهورية مصر العربية

Classified as Internal

الدراسات السابقة:

1–دراسة عمر عبد الله كامل 1997 –برامج الإصلاح الاقتصادى في الدول العربية (الإيجابيات والسلبيات مقارنة بالتجارب العالمية)

الملخص:

تتعرض تلك الدراسة للتغيرات في البنية الاقتصادية مع مطلع الثمانينات والمتمثلة في تدهور شروط التبادل التجارى للدول النامية وارتفاع أسعار الفائدة وركود النمو الاقتصاد الدولى وضعف نمو التجارة الدولية والذى انعكس على الدول العربية ومنها مصر في ارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو وتدنى الاحتياطات الرسمية وتفاقم عجز المدفوعات الخارجية وعجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع حجم المديونية الخارجية واعباء خدمتها ووجود فجوة بين الادخار والاستثمار واتجاه العملة الوطنية الى الانخفاض وإزاء تلك التحديات لضخمة التي فرضها الواقع الاقتصادى كان من الطبيعى اللجوء لبرامج الإصلاح الاقتصادى لاستفادة التوازن الاقتصادى والتي ارتكزت على جهود لتصحيح السياسات المالية والنقدية التي تهدف الى ترشيد الطلب المحلى ليتلاءم مع مستوى الموارد المتاحة لتقليص عجز املوازنة والحد من توسع في السيولة المحلية وتوجيه الائتمان للقطاعات الإنتاجية بالإضافة الى الإصلاحات في مجال سعر الصرف بهدف جذب الموارد الى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج سلعا بديلة للواردات وأكدت الدراسة على ان برامج الإصلاح الاقتصادى لها اثار إيجابية على تخفيض معدلات التضخم وتقليص عجز الموازنة وتزايد معدلات النمو الاقتصادى الا ان هناك اثار سلبية نتجت عن تطبيقها أهمها تفاقم مشكلة البطالة وتأكل الطبقة المتوسطة وانخفاض نصيب الأجور وسؤ توزيع الدخل القومى وأكد ان روشتة الإصلاح الاقتصادى التي يضعها صندوق النقد الدولى لجميع دول العالم والتي ترتكز على مبدأ الحرية الاقتصادية دون مراعاة لظروف كل منها ويترتب عليها اثار سلبية قد تتطلب في المستقبل إصلاحات أخرى قد تكون اكثر تكلفة من برنامج الإصلاح الاقتصادى ذاته ولذلك يجب على الدول ان تأخذ ما يتناسب مع أوضاعها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية

النتائج : حتى يمكن حل ازمة البطالة التي تهدد أمن واستقرار الدول العربيةومنها مصر لابد من تقليص نفقات الدفاع والامن والتي تستأثر على 30% من ميزانيات الدول العربية ومصر تمثل 18.9% من الموازنة العامة وانها تلتهم جزء كبير على حساب التنمية وعلى حساب توفير فرص العمل وضرورة اتباع سياسة مالية ونقدية للحفاظ على مستويات مرتفعة في اتجاه زيادة الصادرات وزيادة حجم الاحتياطي النقدى

2–دراسة حمدى الهنداوى 2010–أثر برنامج الإصلاح الاقتصادى على تطور ومكونات الدين العام المحلى في مصر فى الفترة 1991 الى 2009 وتأثير ذلك على كفاءة إدارة الدين العام

الملخص :

يتعرض هذا البحث الى دراسة برامج الإصلاح الاقتصادى على الدين العام المحلى في مصر من خلال السياسات الاقتصادية ذات العلاقة بالدين العام وتطور حجم ومكونات الدين العام في مصر وقد توصلت الدراسة الى ان هذه البرامج قد تسببت في زيادة حجم الدين العام المحلى بشكل مضطرد كما انها أدت الى تغير في هيكله وتمثل اهم العوامل التي أدت الى تزايد حجم الدين العام المحلى وتغير هيكله في

Classified as Internal

الطبيعة الانكماشية لبرامج الإصلاح الاقتصادى والتي اسفرت عن تدنى معدلات النمو الحقيقى وتدنى مستويات الدخول في مصر وهو ما أدى بشكل غير مباشر الى عودة عجز الموازنة العامة الى التزايد خاصة من تزايد حجم الدعم وقصور النمو في الإيرادات الضريبية عن ملاحقة النمو في النفقات العامة كما يمثل استخدام اذون الخزانة التي استحدثتها تلك البرامج احد أسباب تزايد الديون بعد عدة سنوات من تطبيقها وقد اثرت هذه التغيرات في حجم وهيكل الدين العام المحلى على كفاءة إدارة الدين العام في مصر حيث اتسم الدين العام المحلى في معظم سنوات فترة الدراسة بارتفاع التكاليف وارتفاع مخاطر السوق ومخاطر السيولة إضافة الى عدم الاتساق مع اهداف السياسة النقدية

النتائج :

توصلت الدراسة الى ان تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادى على حجم الدين العام في مصر بسبب

أ-ارتفاع التكاليف المتمثلة في سعر الفائدة

ب-ارتفاع المخاطر الناتج عن كثرة لجوء الحكومة لسوق المال بسبب قصر اجال جزء كبير من الدين العام المحلى ممايزيد من مخاطر السوق ومخاطر السيولة

ج-عدم الاتساق مع اهداف السياسة النقدية

3- دراسة سامر عطا الله 2018-تعدد تجارب الإصلاح الاقتصادى ..هل من جديد مع برنامج 2016؟

المخلص:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن لماذا تفشل تجارب الإصلاح الاقتصادى في تحويل الاقتصاد المصرى الى اقتصاد منتج ومصدر على فترة طويلة تتجاوز هذه سنوات وأشارت نتائج هذه الدراسة

1-على الرغم من تعدد برامج الإصلاح الاقتصادى التي تبنتها الحكومة المصرية الا انها لم تنجح في تحقيق نمو شامل ومستدام برغم التكلفة العالية التي تحملتها شرائح عريضة وكثيرة في المجتمع المصرى

2-لم تنجح برامج الإصلاح الاقتصادى في تطوير الاقتصاد المصرى تطوير نوعى من حيث تنوع الصادرات وقيمتها المضافة ولم تجذب بالقدر الكافى استثمارات محلية واجنبيه في قطاعات عالية التوظيف وكثيفة العمالة

Classified as Internal

الفصل الأول: مصادر التمويل وكيف ينشأ الدين العام

المبحث الأول: ما المقصود بالدين العام ؟

المبحث الثانى: ما هى مصادر التمويل؟

الفصل الثانى: أهمية الإصلاح الاقتصادى في مصر والأسباب التي دعت الى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى

المبحث الأول: ما المقصود بالاصلاح الاقتصادى؟

المبحث الثانى :أهداف الإصلاح الاقتصادى؟

المبحث الثالث: مبادئ وشروط الإصلاح الاقتصادى من صندوق النقد الدولى

الفصل الثالث: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادى على الدين العام (1991-2016)

المبحث الأول: أثر برنامج الاصلاح الاقتصادى 1991 على الدين العام المصرى

المبحث الثانى: أثر برنامج الاصلاح الاقتصادى 2016 على الدين العام المصرى

Classified as Internal

الفصل الأول

مصادر التمويل وكيف ينشأ الدين العام

المبحث الأول: الدَين العام

يمكن تعريف الدين العام على أنه حجم الديون التي تقترضها الدولة من الخارج والداخل ، ويكون هؤلاء المقرضون إما أفراداً أو شركات أو حتى حكومات أخرى ولا يتم الإشارة إلى الدين العام على أنه الدين الوطني ففي بعض الدول يمكن أن يكون الدين العام عبارة عن الديون المستحقة على المحافظات والمدن الداخلية لذلك عند تعريف الدين العام يجب توضيح نوع الدين العام محلى أو خارجى أو خاص بالمدن الداخلية فالديون الخارجية هي المبلغ المستحق من قبل الحكومات والقطاع الخاص أي الأفراد والشركات، فالدين العام يشمل الدين الداخلي والخارجي لدولة

و يمكن تعريف الدين العام على أنه المقدار المالي الذي تكون الدولة مدينةً به لغيرها من أطراف خارج البلاد سواء كانوا أفراداً أو شركات أو حتى لحكومات أخرى والدين العام هو المرآة التي تبرز مقدار العجز في الميزانية السنوية للدولة ومقدار ما أنفقته الدولة خلال العام والذى يفوق مقدراتها وعائداتها من الضرائب

ويأتي مفهوم الدين العام في النظرية الاقتصادية :

توجد بصفة عامة عدة مدارس اقتصادية ولكل منها رأيها الخاص فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادى للقروض وهى كالتالى :

1-في النظرية الكلاسيكية :

بعد تتبع أراء الكلاسيكيين في فكرة اقتراض الدولة نجد أنهم عارضوا الفكرة من أساسها لما يترتب عليها من أثار اقتصادية ضارة وأعباء ثقيلة على الاقتصاد القومى وأعتبروا ان القروض مصدرا استثنائيا لايجوز اللجوء اليه الا في أضيق الحدود وأن السياسة الأمثل هي الحد من الاقتراض والإسراع في سداد القائم منها ولقد انطلقت أفكار الكلاسيك من ايمانهم الشديد بضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الا في أضيق الحدود لاعتقادهم بأن اليد الخفية كفيلة لتحقيق التوازن الاقتصادى وبالتالي تدخل الدولة بالاقتراض يخل بهذا التوازن

ويرى ريكاردو بأنه لا توجد علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجارى وعبر عن هذه الحالة في قانون التساوى او التكافؤ والذى يفيد بأن الزيادة في المدخرات الخاصة وأن تتساوى مع التناقص في المدخرات الحكومية لان الافراد يتوقعون مع انخفاض المدخرات الحكومية ان الأعباء الضريبية عليهم سوف تزداد مستقبلا ويخصصون لذلك الاحتياطي اللازم لدفع الضرائب بمعنى ان العجز الحكومى هو عجز مؤقت يتم تمويله ليس من الخارج بل من المدخرات الخاصة لذلك نجد انه هذه النظرية نادت بضرورة توازن الموازنة وبمنطلق اخر هي ان الأموال اللازمة للحكومة سوف يتم تغطيتها بالكامل من الادخار المحلى ولا تلجأ الى القروض ولا يتأثر الحساب الجارى للدولة ولقد بنى الكلاسيكون رأيهم الرافض للقروض على افتراض ثبات كمية النقود المعروضة وعدم إنتاجية الانفاق الحكومى والعمالة الكاملة أم الاقتراض فهو مرفوض في تمويل النفقات الا في حالات الاستثنائية مثل الحروب والأزمات[1]

[1] مرسى ،منال (2020)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الثامن ص81

Classified as Internal

2-في النظرية الكينزية:

ظهرت النظرية الكينزية بعد فشل النظرية الكلاسيكية في تفسير الازمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينيات وما صاحبها من كساد وبطالة حيث اقترح كينز انه لابد من تدخل الدولة لتحقيق التوازن من خلال تطبيقها للسياسات المالية والنقدية

حيث يرى كينز ان القروض شأنها شأن العناصر الأخرى المكونة لشقى الموازنة وهى سلاح في يد الدولة تستخدمه في توجيه الاقتصاد القومى الى المجالات التي تحقق اهداف المجتمع

حيث يرى الكينزيون ان تأثير الاقتراض على الدخل والاستهلاك اقل من تأثير الضرائب وذلك لان التوسع في الانفاق العام عن طريق الاقتراض سيؤثر بشكل ايجابى على الطلب الكلى في الاقتصاد وبالتالي سيرتفع التشغيل ويزداد الدخل القومى حيث ان على الدولة ان تتدخل وترفع حجم الانفاق عن طريق الضرائب التي تحصل عليها وبالتالي ينشأ عجز في موازنة الدولة يتم تمويله من خلال النظام المصرفي وبالتالي فأن كينز يعتبر اول من أسس لسياسة التمويل بالعجز في حالة التوظف الكامل وبما أنه يطالب الدولة بالتدخل لتعويض اى نقص يحدث في الطلب الفعال فانه يبرر اقتراضها لتحقيق هذه المهمة[2]

3-النظرية النقدية الحديثة:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادى ميلتون فريدمان وتقوم هذه النظرية على تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادى وترى ان السبب الرئيسى لعجز الموازنة العامة هو تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى والذى سبب ازمة كساد وتدهور في النمو الاقتصادى مصحوبا بالتضخم وعليه تعارض تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى عن طريق الاقتراض وترى ان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادى قد يؤدى الى زيادة العجز في الموازنة وظهور الركود التضخمى وعدم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل امثل وان تم تطبيقه بنجاح في الدول المتقدمة فلا يمكن تعميمه على الدول النامية التي تعانى من انخفاض مستوى الدخل والادخار وبالتالي تعجز رؤوس الأموال فيها عن تنفيذ المشروعات التنموية.

[2] مرسى ،منال (2020)،مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الثامن ص81

Classified as Internal

المبحث الثاني: كيف ينشأ الدين العام ومصادر التمويل

ينشأ الدين العام بسبب وجود عجز في الموازنة العامة بحيث تكون النفقات العامة اكبر من الإيرادات العامة ولذلك يعرف عجز الموازنة العامة على انه الحالة او الوضع الذى تتجاوز فيه النفقات العامة الإيرادات العامة حيث يعد احد المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ولايمكن ارجاع ظاهرة العجز الى سبب وحيد لانه تعود أسبابها الى مجموعة من العوامل التي تسهم في حدوثها فتزايد الاعتماد على السياسة المالية لمعالجة مشكلات الدورة الاقتصادية في الدول ونمو الانفاق العام بمعدلات تفوق نمو الإيرادات العامة يؤدى الى هذه الظاهرة وهناك العديد من طرق التمويل التي يتم اختيارها طبقا لحجم العجز المالى والظروف الاقتصادية ومستويات التضخم وأسعار الفائدة والمعروض من النقد

وطبقا لتأثيرات العجز فإن استمراره يستلزم اللجوء الى الاقتراض الداخلى والخارجى مما فاقم من أعباء الديون واستنزاف الاحتياطيات المالية لذلك اصبح لهذه الظاهرة مكانة كبيرة في أي برنامج للإصلاح الاقتصادى ولابد من الإشارة الى ان العجز كرقم مطلق لايمثل بحد ذاته إنذارا بل ان نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى هي الأساس المحدد لتلك التأثيرات

وتأتى أسباب ظهور مشكلة العجز في الموازنة العامة في عدة نقاط :

-زيادة نسبة النفقات الموجهة للخدمات الاجتماعية

-زيادة الدعم السلعى والانتاجى وزيادة الانفاق العام على الاستهلاك

-زيادة الانفاق العسكرى

-انخفاض معدل نمو الإيرادات العامة وذلك يتعلق في قصور تنمية الموارد

-زيادة حالة التهرب الضريبى والتجنب الضريبى الناتج عن ضعف الإدارة الضريبية

-انخفاض حصيلة الضرائب نتيجة لانخفاض مستويات الدخل وانخفاض النمو الاقتصادى وكذلك لكثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية

ولعلاج تلك الظاهرة تلجأ الدول الى مصادر عديدة لتمويل العجز في الموازنة العامة عن طريق الاقتراض أو مصادر تمويل تقليدية ومصادر تمويل غير تقليدية

فالتمويل التقليدي :يتمثل في الإقتراض من الخارج ويعتبر من اهم الوسائل التي يمكن للدولة ان تلجأ اليها من أجل تغطية جزء من عجز الموازنة وذلك من خلال المؤسسات الدولية وتختلف القروض الخارجية تبعا للجهه التي تصدره والجهة التي تتلقاه وكذلك الغرض الذى ينفق من أجله

ويمكن ان نقسم القروض الخارجية او الديون الخارجية حسب الفترة الزمنية للسداد[3]

أ-ديون قصيرة الاجل :

وهى الديون واجبة السداد في مدة أقصاها سنة ويتميز هذا النوع بارتفاع تكاليفه ولا تلجا اليه الدول عادة الا في حالة عدم إمكانية حصولها على قروض طويلة الاجل وخاصة عندما تسعى الى تصحيح عجز مؤقت في موازنتها

[3] بن العقلاء،محمد(1999)،مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها ص15

Classified as Internal

ب–ديون طويلة الاجل :

وهى الديون واجبة السداد خلال فترة زمنية اكثر من سنة وقد تزيد عن عشرة سنوات ويتصف هذا النوع بانخفاض تكاليفه مقارنة بالنوع الأول وكثرة تسهيلاته وعادة ما يضاف اليه نوع اخر هو الدين متوسط الاجل المرتبط بالخطط الاقتصادية وتحتوى الديون طويلة الاجل على مايلى :

–ديون مضمونة علنا :وهى قروض تعود لشركات خاصة يحصل عليها المقترض بحيث تكون مضمونة السداد عن طريق الحكومة او جهة رسمية

–ديون خاصة غير مضمونة: وهى ديون مستحقة لجهات غير حكومية ولا تطمنها الدولة وشروطها صعبة من حيث السداد والفائدة

–ديون عامة : وهى قروض عائدة الى الحكومات والبنوك المركزية في الدول ذات الفائض في ميزان مدفوعاتها

وهناك تقسيم اخر حسب الجهة التي تقوم بتقديم القرض[4] :

أ–ديون رسمية : وهى الديون التي تقوم الحكومات والمؤسسات الدولية والإقليمية بتقديمها وتتميز بعدد من المزايا : طول مدة القرض وانخفاض معدل الفائدة ووجودة فترة سماح كبيرة وينقسم هذا النوع الى :

–القروض الثنائية: وهى القروض التي تنشأ بين حكومتى دولتين وغالبا تكون مشروطة

–القروض متعددة الأطراف : وهذه القروض تمنحها اطراف او منظمات دولية او إقليمية وتختلف بإختلاف الهيئات المانحة لها وتهكس وجهة نظر الدول التي تسيطر عليها هذه المنظمات

–قروض المصدرين : وهى قروض تمنحها مؤسسات داخل الدولة التي تنتهج سياسة تشجيع الصادرات وهى نوع من التسهيلات للدولة المدينة المستوردة

–ديون خاصة : وهى الديون المقدمة من قبل المصارف التجارية الأجنبية وتعتبر شروطها قاسية حيث تتميز بإنخفاض مدة القرض وفترة السماح وارتفاع سعر الفائدة وتشتمل على مايلى :

*قروض البنوك التجارية : والتي تمنحها البنوك التجارية الأجنبية الخاصة لتمويل العجز المؤقت في حصيلة الدول النامية بالاخص من النقد الاجنبى وتكون غالبا قصيرة الاجل وتحدد أسعار الفائدة كما هي في البلد الدائن لها وهى مرتفعة بل ان قروضها تعتبر من اهم أسباب ازمة القروض الدولية في بداية الثمانينات من القرن الماضى

*قروض المصدرين الخاصة: وهى قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات للدول المدينة بشرط ان تكون مضمونةمن قبل الحكومات وبأجال لا تزيد عن خمس سنوات ويحدد معدل الفائدة طبقا لاسعار الفائدة السائدة في الأسواق المالية للدولة الدائنة

الى جانب تقسيم حسب شروط تقديمها وتنقسم الى[5]:

–القروض الميسرة : وهى تلك القروض التي تتميز بطول فترة الاستحقاق ووجود فترة سماح وانخفاض معدلات الفائدة عليه

[4] أبو شعبان،همام وائل (2016)،الديون الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية ،رسالة ماجستير ص44

[5] زكى،رمزى(1987)،ازمة القروض الدولية ،دار المستقبل ص 36

Classified as Internal

–القروض الصعبة : وهى تلك القروض التي تتميز بارتفاع معدلات الفائدة عليها وانخفاض فترة الاستحقاق والسماح حيث انها تقرض بشروط تجارية

وهناك قروض حسب طبيعة الاستخدام وتنقسم الى :

–قروض خارجية لأغراض استهلاكية حيث تستخدم تلك القروض لمواجهة زيادة الطلب الاستهلاكى وقد تكون قروض عينية او نقدية

–قروض خارجية للأغراض الاقتصادية وهى التي تستخدم في تمويل عملية التنمية في الدول النامية

–قروض خارجية للأغراض العسكرية وتتصف تلك القروض بأنها غير منتجة وليس لها مردود اقتصادى

اما التمويل الداخلى بالقروض الداخلية اذا لم يكن متاح للدولة الاقتراض الخارجي فيمكن التمويل محليا كما يلى :

–الاقتراض من الجمهور وذلك من خلال اصدار السندات الحكومية وبيعها للافراد ويعد ذلك تمويلا غير تضخمى بحيث يحول جزءا من الدخل المتاح للانفاق الافراد الى الحكومة وعنها يتخفض الانفاق الاستهلاكى للافراد بما في ذلك الانفاق الاستثمارى مما يسبب في انخفاض الطلب الكلى للافراد بقدر يعادل حجم شراء الافراد للسندات الحكومية

–الاقتراض المصرفي : ويتم ذلك اما بالتوسع بالاقتراض من البنك المركزى او بالاقتواض من البنوك التجارية وهذا يؤدى الى زيادة الكتلة النقدية الامر الذى بنعكس على زيادة معدل التضخم

–التمويل غير التقليدي (التمويل التضخمى) : ويتمثل في اصدار نقدى جديد عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون تغطية لتمويل التنمية او تحريك الأنشطة الإنتاجية فيعتبر الإصدار النقدى الجديد هو الملجأ الأخير للدولة لتمويل عجز الموازنة العامة

وهنا يجب التعرض لاسباب تفاقم الديون للدول خاصة النامية :

وتعود أسباب ازمة المديونية واستمرار لجوء الحكومات الى الاستدانة لاسباب محلية تعانى منها الدول المدينة والى أسباب خارجية ناتجة عن الخلل في هيكل الاقتصاد العالمى وفيما يلى توضيح لاهم أسباب ازمة المديونية للدول النامية[6] :

1–الأسباب الداخلية :وهى تشكل مسئولية الدول المدينة في تفاقم المديونية فيها لتلك العوامل:

–قصور السياسات السليمة لعملية التنمية : حيث توضح التجارب التنموية في الدول النامية عملية التنمية المستهدف تحقيقها وكانه الوصول الى مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان الدول المتقدمة الصناعية لذلك انتهجت هذه الدول بصفة عامة منهجا خاصا في التصنيع دون مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة بها

–انخفاض حجم المدخرات المحلية: حيث كان هذا الخطأ الكبير الذى وقعت فيه الدول النامية هو استعانتها بالقروض الخارجية لتمويل برامجها التنموية فكانت تنظر الى الاقتراض الخارجي كبديل للادخار المحلى مما أدى الى تقاعسها عن تعبئة مواردها المحلية[7]

–سوء إدارة الدين العام: ان ازامة المديونية تفاقمت بسبب سوء الإدارة لهذه الديون والاستخدام غير الرشيد للاموال التي تتلقاها الدول النامية وعدم وجود جهاز منظم يتولى الاشراف على عمليات الاقتراض والرقابة عليها فاذا ما قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول

[6] عبادى،ميساء ،القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية ،رسالة ماجستير ،ص164

[7] زكى،رمزى(1991)محنة الديون وسياسة التحرير في دول العالم الثالث،القاهرة ص120

Classified as Internal

الراسمالية وبين توظيفها في الدول النامية نلاحظ ان الدول المتقدمة ركزت على استيراد المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وقامت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة لتنتقل في مرحلة لاحقة الى تصدير راس المال الاجنبى الى الدول النامية فقد أدركت ان الدول النامية تعتبر ارض خصبة لاستثماراتها اما الدول النامية قد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والراسمالية ذات الأسعار المرتفعة واتجهت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام بأسعار زهيدة[8]

–عدم فعالية السياسة الضريبية : عندما لاتستطيع الدولة زيادة الضرائب او فرض ضرائب جديدة لتمويل النفقات العامة وذلك اما لانها قد وصلت الى حدها الأقصى بحيث لاتستطيع الدولة بعده ان تلجأ الى مزيد من الضرائب والا أدى هذا الى تدهور النشاط الاقتصادى ومستوى المعيشة او لانها قد يترتب عن زيادتها ردود فعل سياسية او اقتصادية خطيرة

–العجز المتزايد في ميزان المدفوعات: حيث تدور الدول النامية في حلقة دائرية مفرغة النمو فيها تنتج حالة من الركود مصحوبة بموجة تضخمية حادة ينعكس التضخم بدوره في تردى التبادل التجارى مع الخارج وهذا يزيد عجز ميزان المدفوعات ويدفع الى مزيد من الاستدانة[9]

–هروب الأموال الى الخارج : أنتشرت ظاهرة هروب الأموال الوطنية الى الخارج في معظم الدول النامية بسبب الفساد الادارى والرشوة وعدم الاستقرار السياسى واستغلال النفوذ مما اثر سلبيا على الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية في الوقت الذى كانت فيه سياسة الإقراض على قدم وساق لسد الفجوة التمويلية للمشروعات التنموية كان الفساد الادارى والمالى والسياسى يعم أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول النامية وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها الى الخارج ويتم ايداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلطة مما أدى الى تراكم الديون وفشل التنمية[10]

–التضخم وتدهور أسعار الصرف: من المعروف ان الديون الخارجية عبارة عن ارصدة نقدية يتم ضخها في الاقتصاد المحلى فليس من قبيل الصدفة ان تكون الدول ذات المديونية الخارجية الثقيلة مصابة بموجات تضخمية حادة مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ويضعف القدرة التنافسية لصادرات الدولة في السوق الدولى من ناحية ويضغط على سعر الصرف للعملة المحلية وتتدهور قيمته امام العملات الأجنبية الأخرى [11]

–زيادة الانفاق العسكرى: تسابقت الدول النامية بعد استقلالها على التسلح وادى الافراط في سباق التسلح الى لجوء الدول النامية الى الاقتراض وهذا الانفاق لايدر اى فوائض مالية يستخدم حصيلتها في خدمة أعباء الدين وبذلك يكون الانفاق العسكرى اهدار للطاقات الإنتاجية [12]

2–الأسباب الخارجية: وهى تمثل مسئولية الدائنيين في تفاقم ازمة المديونية في الدول النامية وتتمثل في العديد من العوامل يمكن ان نصنفها ضمن العوامل الخارجية التي ساهمت في تفاقم الازمة وهى

---

[8] شاهين،محمد"أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادى ص34

[9] عباس،على(2013)"إدارة الاعمال الدولية للدخل العام ،عمان ص89

[10] أبو العطا،رياض(1998)"ديون العام الثالث على ضوء احكام القانون الدولى،القاهرة ص37

[11] شاهين،محمد(2012)"اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادى ص 34

[12] أبو العطا،رياض(1998)"ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولى"ص9

Classified as Internal

–تدهور شروط التبادل التجارى الدولى : ان التدهور في شروط التبادل التجارى الدولى بين السلع التي تصدرها دول العالم المدينة والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي تستورد من الدول الدول المتقدمة يعتبر احد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تأزم قصية المديونية الخارجية للدول النامية حيث يتمثل هذا التدهور في نسبة صادرات الدول النامية الى أسعار السلع التي تستوردها من الدول المتقدمة ويؤدى بشكل مباشر الى زيادة العجز في ميزان مدفوعات الدول المدينة ومن ثم يزيد الاتجاه للاستدانة ومن ناحية أخرى يؤدى أيضا الى اضعاف قدرة الدول عن الوفاء باعباء ديونها الخارجية[13]

–الركود التضخمى السائد في معظم الدول الراسمالية: نظرا لاندماج معظم الدول النامية في النظام الاقتصادى العالمى وتبعيتها له تجاريا وغذائيا ونقديا وتكنولوجيا فضلا عن التبعية العسكرية والسياسية فإن ما يحدث في هذا النظام من تقلبات وأزمات تلقائيا في الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول ومنذ بداية الثمانينات افرزت السياسات الانكماشية التي طبقتها معظم الدول الراسمالية الصناعية حالة من الركود الاقتصادى مصحوبة بالتضخم والذى اصبح يعرف بالركود التضخمى الذى اثر كثيرا في الأوضاع المالية وانخفاض حجم العملات الأجنبية فيها وفى الوقت الذى تزايدات فيه مدفوعات خدمة الدين وتفاقمت صعوبات الاقتراض الخارجي خاصة بعد انفجار ازمة الديون الخارجية

–ارتفاع أسعار الفائدة: كان للارتفاع الشديد الذى طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دورا حاسما في تعاظم ازمة الميونية إذ تجاوزت الفوائد المدفوعة في العديد من البلدان قيمة التمويل واصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافى الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الاجنبى[14]

[13] عبيد،محمد عبد الله(2015)"أثر الدين العام على الانفاق"رسالة ماجستير ص62
[14] زكى،رمزى(1987)"ازمة القروض الدولية ،القاهرة ص 36

Classified as Internal

الفصل الثانى

أهمية الإصلاح الاقتصادي في مصر والظروف التي دعت للجوء للإصلاح الاقتصادى

المبحث الأول: الإصلاح الاقتصادي

استخدمت كلمة الاصلاح الاقتصادى فى بداية الثمانينات من القرن الماضى كبديل عن التنمية، وكان أول من استخدمها مؤسستى" برتيون وودز"، وهما البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتمويل الدول النامية لسداد ديونها الخارجية. وهى تحمل منعطفا جديدا فى الحياة الاقتصادية الدولية، وسرعان ما انتشرت فى تقارير ومذكرات الحكومات ووسائل الاعلام. وتبدو مسألة تحديد مفهوم الاصلاح الاقتصادى من أولويات البحث فى ذلك الموضوع وذلك لتعدد وجهات نظر الباحثين فى هذا المصطلح

يقصد بمفهوم الاصلاح الاقتصادى تعديل مسارات المؤشرات الاقتصادية فى الاتجاه المرغوب فيه ويعرف بأنه مجموعة من الاجراءات تتخذها الدولة أو السلطات الاقتصادية بهدف تحسين الأداء الاقتصادى بغرض احداث زيادة فى معدلات النمو الاقتصادى وهو أيضا مجموعة من الاجراءات والسياسات الهادفة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى على المستوى الكلى فى الدولة

ولو نظرنا الى الاصلاح الاقتصادى من وجهة النظر الرأسمالية سنجد أنه ينصرف الى ترك النشاط الاقتصادى الى قوى السوق وتقليل نطاق تدخل الحكومة بما يكفل تحسين الكفاءة الشخصية لموارد المجتمع فهو عبارة عن مجموعة من السياسات الاصلاحية التى تبدأ بسياسات التثبيت لمعالجة الاختلالات قصيرة المدى وتنتهى بتطبيق سياسات التكيف لمعالجة الاختلالات العميقة فى الاقتصاد أى أن السياسات التصحيحية تسعى الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى وكذلك تغيير هيكلى فى الاقتصاد

وتشير برامج الاصلاح الاقتصادى الى حزمة السياسات التى تعنى بادارة الطلب الاجمالى بحيث يتوافق مع الناتج المحلى والتدفقات النقدية للموارد الخارجية وقد قسمت متضمنات برامج الاصلاح الاقتصادى بين المؤسستين السابق ذكرهما فى اطار المهام الوظيفية لكل منهما حيث نالت اجراءات المدى القصير اهتمام الادارة الاقتصادية لصندوق النقد الدولى والتى تهدف الى تقديم دعم سريع للدول المدينة لتسوية العجز الخارجى بينما كان اهتمام الادارة الاقتصادية للبنك الدولى يدور حول اجراءات المدى الطويل والتى تستهدف خلق نظام جديد للحوافز يساعد على احداث تغييرات هيكلية فى الاقتصاد القومى وبالتالى تحقيق النمو المستمر و تشتمل برامج الاصلاح الاقتصادى على حزمتين من السياسات:

1-سياسات التثبيت الاقتصادى:

حيث تأتى سياسات التثبيت او الاستقرار الاقتصادى عبر حزمة من الإجراءات التي تستهدف تحقيق التوازن ما بين جانبي الطلب الكلى والعرض الكلى بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية القائمة من خلال الاتجاه الى خفض مستويات الطلب الكلى مع التوجه الى تفعيل اليات السوق وذلك باستخدام كل من السياسة النقدية والمالية وسياسات سعر الصرف

وهى تلك السياسات التى تستهدف ادارة جانب الطلب وتستند تلك السياسات التى يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولى على معالجة العجز فى الموازنة العامة وميزان المدفوعات من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادى وهى مسألة ترتبط باجراءات المدى القصير كما ترتكز

Classified as Internal

اجراءات صندوق النقد الدولى الى التحليل النقدى فى تفسير اختلال ميزان المدفوعات ويمكن ابراز المحاور المتعلقة بسياسة التثبيت الاقتصادى فيما يلى:

ا- السياسة المتعلقة بالموازنة العامة للدولة:

وتهدف الى تحقيق تقشف مالى بقصد العمل على تراجع العجز فى الموازنة العامة للدولةوتخفيض معدل التضخم وتخفيض الانفاق العام ومن جانب اخر فان تلك الاجراءات تضر بفئات واسعة من الشعب وذلك لأنه يقلل من الانفاق العام بشقيه الاستثمارى والاستهلاكى مما يؤدى الى ارتفاع معدل البطالة وتخفيض حصة محدودى الدخل من الحاجات الأساسية

كما تستهدف تلك السياسات تخفيض الدعم وتحرير التجارة والأسعار من جانب الدولة وتركها لقوى العرض والطلب. وتهدف تلك السياسات الى تشجيع الاستثمار الأجنبى من خلال المزايا والاعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية

أ-السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات:

ان التوجه المركزى فى اطار شروط صندوق النقد الدولى هو تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية بهدف تخفيض الواردات وتشجيع الصادرات وزيادة قدرة الدولة فى الحصول على مزيد من النقد الأجنبى وهذا له أثره فى رفع معدلات التضخم وتدهور مستويات المعيشة وتخفيض القدرة الشرائية للأفراد

ب- السياسة النقدية:

يتضمن الاصلاح النقدى تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة اذ يؤدى ارتفاع أسعار الفائدة الى تحفيز الادخار من جانب وترشيد الاستثمار من جانب اخر

2-سياسات التكييف الهيكلى :

فتسعى تلك السياسات الى تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية بما يساعد على زيادة مستويات العرض الكلى ويغلب على هذه السياسات الطابع القطاعى حيث توجه الى زيادة مستويات الصادرات والى ترشيد دور الحكومة في الاقتصاد لصالح زيادة دور القطاع الخاص بهدف دعم النمو الاقتصادى في الاجلين المتوسط والطويل وتتضمن هذه السياسات عدد من الإجراءات التي تستهدف تعئبة الموارد المحلية عن طريق السياسات المالية والنقدية والائتمانية وإصلاح هيكل الحوافز الاقتصادى وتحسين كفاءة الموارد بين القطاعين العام والخاص وإزالة القيود في أسواق السلع والمنتجات وزيادة مستويات كفاءة الجهازى الادارى للدولة والتوسع في منح الحوافز والتسهيلات للقطاع الخاص وللاستثمار الاجنبى المباشر

ويستند خبراء البنك الدولى فى تفسير برامج الاصلاح الاقتصادى الى الهدف من تلك البرامج وهو تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد وتوزيعها مرتكزين فى تحقيق غايات تلك البرامج على اليات السوق وتضييق التدخل من جانب الحكومى فى الشأن الاقتصادى وترتبط هذه الشروط من السياسات بالفترات الزمنية المتوسطة والطويلة وتعنى تلك السياسات بجوانب العرض والتى تؤكد على ضرورة استخدام الموارد المتاحة واستغلالها بشكل يتناسب مع فرص الاستثمار التى تحقق معدل عائد مرتفع فى الاقتصاديات النامية وتعتمد سياسات التكيف الهيكلى على عدد من الاجراءات الاقتصادية والتى يمكن ابرازها فيما يلى:

Classified as Internal

ا- سياسات تحسين كفاءة تخصيص الموارد:

تشمل مجمل السياسات الهادفة الى زيادة المستوى الجارى للناتج المحلى الاجمالى من خلال تحسين كفاءة استخدام عوامل الانتاج المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية وتضم تلك السياسات الاجراءات المتعلقة بتحرير الأسواق وازالة تشوهات الأسعار وتدعيم عوامل المنافسة الاقتصادية وتقليل عوامل الاحتكار واصلاح النظام المالى المصرفي

أ-سياسة زيادة الطاقة الإنتاجية:

تتضمن السياسات المصممة لرفع معدلات نمو الطاقة الانتاجية فى المدى الطويل فى القطاع الخاص واضعاف العوامل المعوقة لنشاط هذا القطاع كما تتضمن سياسات تحويل ملكية المشروعات العامة الى القطاع الخاص وتشجيع القطاع العام لحصر اهتمامه فى قطاع الانشاءات لزيادة فاعلية الاستثمارات الخاصة

ب-السياسات الموجهة لتحسين المنافسة الدولية:

يهدف الصندوق من خلال تلك السياسات الى تحسين وضع الحساب الجارى لميزان المدفوعات من خلال تحرير التجارة فان أى تزايد فى الواردات يمكن تعويضه بتزايد مقابل فى الصادرات

وتنصب جهود الاصلاح الاقتصادي بشكل عام على هدفين رئيسين:

- **استعادة التوازن الداخلى والخارجى للاقتصاد بما يمكن من احتواء التضخم وتحسين وضع ميزان المدفوعات لتوفير موارد تمكن الدولة من الوفاء بأعباء الديون المتراكمة واستعادة جدارة الاقتصاد الائتمانية**
- **تحسين كفاءة الموارد المتاحة للاقتصاد والسعى لتوسيع وانماء الطاقة الانتاجية للدولة الأمر الذى يؤدى الى تحقيق النمو الاقتصادى الذاتى وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين مستويات المعيشة للسكان**

المبحث الثانى: أهداف الإصلاح الاقتصادى

نجاح الإصلاح الاقتصادي أو إخفاقه يتوقف على كفاءة النظام السياسي وفعالية الجهاز الإداري الذي يتولى الإشراف على تطبيق سياسات الإصلاح وتنفيذها وعلى مدى تعاون وتجاوب مؤسسات المجتمع المدني مع عملية الإصلاح التي غالبا ما تعني التحول إلى اقتصاد السوق لذلك نرى أن سياسات الإصلاح في أغلبية البلدان النامية تأخذ حذرها على العمليات التي لها بعدا دوليا كون الجهات التي تتولى الإشراف عليها واحدة وهي مؤسسات بريتون وودز التمويل الدولية والتي تقوم بفرض شروطها على الدولة التي تأخذ بسياسات الإصلاح الاقتصادي مثل تقييد دور الدولة وخصخصة القطاع العام وأخيرا يمكن القول أن أغلب سياسات الإصلاح الاقتصادي تعتمد على معايير السوق

الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية:

إن الإصلاح الاقتصادي ليس غاية في حد ذاته وإنما وسيلة لإنجاز أهداف محددة تتمثل بالآتي:

Classified as Internal

1- رفع معدلات النمو الاقتصادي: وذلك من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتطبيق سياسة الخصخصة بالتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص أي يكون القطاع الخاص هو القطاع القائد لعملية التنمية وتصحيح أسعار السلع والخدمات على أن يتوافق ذلك مع المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي بعد إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع واكتمال الإصلاحات المطلوبة

2-الاستثمار الأمثل والتوزيع السليم للموارد الاقتصادية والطاقات البشرية

3- تحفيز الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات البلد في الأسواق الخارجية

4- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الداخل من خلال توفيرالمناخ الاستثماري الملائم

5- تحقيق التوازنات المرغوبة والمطلوبة في الاقتصاد الوطني بين الإنتاج والاستهلاك من جهة وبين الادخار والاستثمار من جهة أخرى

6- التوزيع العادل للدخل القومي بما يساهم في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين

7- إخراج البلاد من مرحلة الركود الاقتصادي إلى مرحلة الانتعاش الاقتصادي

8- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني

9- تهدف لزيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في الاقتصاد الوطني

10- السيطرة على التضخم

11- تحسين أداء القطاع المالي والنقدي والمصرفي

12- تطوير وتوسيع الخدمات العامة (التربية- التعلم- الصحة)

المبحث الثالث: مبادئ وشروط الإصلاح الاقتصادى من صندوق النقد الدولى

في عام 1989 صاغ الاقتصادي "جون ويليمسون" نائب رئيس البنك الدولي ما عرف " بتوافق واشنطن" وهو مجموعة السياسات والتوصيات والمبادئ التوجيهية التي تم التوصل الها بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة ومقر هذه الأطراف الثلاثة العاصمة الأمريكية واشنطن كما يحتوي على مجموعة من الاتفاقات غير الرسمية "اتفاقات جنتلمان" عقدت طيلة الثمانينات والتسعينات بين الشركات الرئيسية العابرة للقارات وبنوك وول ستريت وبنك الاحتياطي الاتحادي الأمريكي والمنظمات المالية الدولية " البنك الدولي ، صندوق النقد الدولي"

Classified as Internal

وقد صاغ جون ويليمسون "التوافق" ومبادئه الأساسية بزعم أنها تطبق على أي فترة تاريخية وأي اقتصاد وأي قارة وباستهداف التوصل بأسرع ما يمكن إلى تصفية أي هيئة أو تنظيم من جانب الدولة أو غيرها والتحرير الأكمل بأسرع ما يمكن لكل الأسواق "الثروات، رؤوس الأموال، الخدمات، البراءات، .. الخ" وفي النهاية إقامة حكم كسوق بلا دولة ، وسوق عالمي موحد ومنظم ذاتياً تماماً.

وهذه هي المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها:

1- من الضروري في كل بلد مدين البدء في إصلاح المالية العامة وفق معيارين: تخفيض العبء الضريبي على الدخول الأكثر ارتفاعاً لتحفيز الأغنياء على القيام باستثمار إنتاجي وتوسيع القاعدة الضريبية وبوضوح منع الإعفاءات الضريبية للأفقر من أجل زيادة الحصيلة الضريبية

2- الإسراع نحو تحرير ممكن للأسواق المالية

3- ضمان المساواة في المعاملة بين الاستثمارات الوطنية والاستثمارات الأجنبية من أجل زيادة مقدارها وبالتالى ضمان استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية

4- تصفية القطاع العام بقدر الإمكان وتخصيص المنشآت التي تملكها الدولة أو هيئة شبيهة بالدولة

5- أقصى حد من إلغاء الضوابط في اقتصاد البلد ، من أجل ضمان الفعل الحر للمنافسة بين مختلف القوي الاقتصادية الموجودة

6- تعزيز حماية الملكية الخاصة

7- تشجيع تحرير المبادلات بأسرع الوسائل الممكنة بهدف تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 10 في المئة كل سنة

8- لما كانت التجارة الحرة تتقدم بواسطة الصادرات فينبغي في المقام الأول تشجيع تنمية تلك القطاعات الاقتصادية القادرة على تصدير منتجاتها

9- الحد من عجز الميزانية

10- خلق شفافية الأسواق فينبغي أن تمنع معونات الدولة للعاملين الخاصين في كل مكان وعلى دول العالم الثالث التي تقدم دعماً من أجل إبقاء أسعار الأغذية الجارية منخفضة أن تتخلي عن هذه السياسة أما عن مصروفات الدولة فينبغي أن تكون للمصروفات المخصصة لتعزيز البنى الأساسية الأولوية على غيرها

وجاءت تلك الشروط او المبادئ تحت مسمى " توافق واشنطن "[15] حينما اندلعت الأزمة الاقتصادية في المنظومة الرأسمالية منذ بداية حقبة السبعينات من هذا القرن وأنهت بذلك سنوات الازدهار اللامع لعالم ما بعد الحرب (1945 – 1971) ، وكان من الواضح أن تلك الأزمة تختلف عن الأزمات الدورية العادية (الدورات الاقتصادية القصيرة والمتوسطة المدى) من حيث أنها ذات طابع هيكلي طويل المدى وذلك بسبب طبيعة المرحلة الجديدة التي انتقلت اليها الرأسمالية بعد تسارع عمليات التدويل وسرعة حركة الثورة العلمية والتكنولوجية وما أحدثته من تغيرات مذهلة في قوي الإنتاج على أن هذه الأزمة قد عبرت عن نفسها في التحليل النهائي في أزمة تراكم رأس المال سواء في صعيده المحلي حيث تدهورت معدلات الربح وزادت البطالة مع التضخم أو على صعيده العالمي إنهيار

[15] العيسوى،إبراهيم(2011)"نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة المعهد العربى للتخطيط ،المجلد الثالث عشر،العدد الأول

Classified as Internal

عصر ثبات أسعار الصرف وإضطراب أسواق النقد الدولية أزمة أسعار النفط وتغيير علاقات القوي النسبية بين اليابان ، وأوروبا ، والولايات المتحدة ، الاضطرابات الحادة في علاقات العجز والفائض بين الدول

ونظراً لأن الرأسمالية تتعلم دائماً من أزماتها فقد أدركت أن ضبط وتنظيم علاقاتها مع بلاد العالم الثالث في مرحلة التوسع القادمة وعلى النحو الذي يجنبها من تكرار الوقوع في أزمة المديونية وعلى النحو الذي يؤهلها لاستمرار نقل ونزح الفائض الاقتصادي من هذه البلاد أدركت أن ذلك يتطلب خلق اليات جديدة للسيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلاد " نمط التخصص وتقسيم العمل ، توزيع الدخل ، دور الدولة، العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ضبط قوة العمل عند مستويات أجرية منخفضة ... الخ " . وهذه الاليات الجديدة التي تنطوى عليها برامج التثبيت والتكييف التي تعرف الآن تحت مصطلح المشروطية الهيكلية

Classified as Internal

الفصل الثالث

تقييم أثر برنامجى الإصلاح الاقتصادى (1991-2016)

المبحث الأول: أثر تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادى عام 1991على الدين العام المصرى

مرت مصر بالعديد من الأحداث الاقتصادية ساهمت فى لجوء مصر لتوقيع اتفاقية الاصلاح الاقتصادى مع صندوق النقد الدولى، منها:

1-اقتصاد مصر من الفترة:(1974 – 1991)

كانت مصر تعاني من نقص فى تدفقات النقد الأجنبى والذي أثر على ارتفاع العجز فى ميزان المدفوعات والعجز فى الموازنة العامة كما تضاعفت الديون قصيرة الأجل من 148 مليار دولار عام 1970 الى 1168 مليار دولار عام 1975، بالاضافة الى انخفاض المعونات الاقتصادية المقدمة من دول النفط العربى من 1873 مليار دولار عام 1975 الى 1028 مليار دولار عام 1976. كما انخفضت المدفوعات الغير ميسرة لمصر من نفس الدول من 668 مليون دولار الى 235 مليون دولار عام 1976 وبسبب تلك الحالة السيئة التى وصل لها الاقتصاد المصرى اضطرت مصر عام 1976 الى عقد اتفاق مع صندوق النقد الدولى لتخفيف العجز فى ميزان المدفوعات وتحسين قدرة مصر على سداد المديونية الخارجية.

وقد ارتكز ذلك الاتفاق على التزام مصر بتحرير سعر الصرف وتخفيض الانفاق الحكومى وتخفيض الدعم وتحرير الأسعار وتقييد دور الحكومة فى الشأن الاقتصادى المصرى

وبعد عام 1976 تحسنت الحالة الاقتصادية لمصر بشكل مؤقت حيث ارتفع معدل النمو الناتج المحلى الاجمالى بالأسعار الثابتة الى ما بين 8% الى 9% سنويا. وزادت ايرادات مصر من البترول من 162 مليون جنيه عام 1977 الى 1.8 بليون جنيه عام 1981، وكذلك ايرادات مصر من الصادرات غير المنظورة من 998 مليون جنيه الى 4بليون جنيه.

كما شهد معدل التبادل الدولى تحولا لصالح مصر بنسبة 81% فى الفترة بين 1977 – 1981. ونظر الارتفاع أسعار النفط بشكل يفوق ارتفاع أسعار الوارادات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية, وارتفعت ايرادات مصر من النقد الأجنبى نحو 4 مرات خلال 4 سنوات[16]

ومن الملاحظ أن تحسن الأحوال الاقتصادية فى مصر لم يعكس أى تغيير هيكلى فى الاقتصاد، حيث أن زيادة الايرادات فى الفترة ما بين 1976 الى 1981 انما يرجع الى استرداد حقول البترول فى سيناء مما انعكس على زيادة انتاج مصر من البترول وأيضا زيادة تحويلات المصريين الى الخارج وزيادة القروض الاجنبية طويلة الأجل مما انعكس على زيادة ايرادات مصر من النقد الأجنبى. ولذلك تراجعت مصر عن استكمال تنفيذ اتفاقية صندوق النقد الدولى نظرا للزيادة فى النقد الأجنبى الذى ساعد الحكومة المصرية على سداد عجز ميزان المدفوعات حيث قامت الحكومة بتنفيذ الجزء الخاص بتحرير سعر الصرف وتخفيض العملة، وتراجعت عن تخفيض الانفاق العام ورفع الدعم

[16] أمين،جلال(2012)قصة الاقتصاد المصرى من عهد محمد على الى عهد مبارك ص77

Classified as Internal

وفى بداية الثمانينات حدث ما لا يحمد عقباه حيث أدى انخفاض أسعار البترول الى انخفاض ايرادات البترول وكذلك ايرادات قناة السويس فضلا عن انخفاض ايرادات السياحة ومن الملاحظ أن مصادر الايرادات التى تأثرت هى المصادر الأربعة التى تحسنت من المستوى الاقتصادى المصرى مثل السياحة والبترول وتحويلات المصريين فى الخارج والقروض الخارجية(خلال الفترة من 1976 الى 1981)، وكلها مصادر ريعيةذات اثار مؤقتة، ولا تعكس أى تحسن فى القطاع السلعى [17]

حدث الانخفاض فى أسعار البترول ليكشف عن الضعف الشديد فى الحالة الاقتصادية المصرية حيث ازدادت أعباء خدمة الديون عام 1986/1985 الى 5.5 بليون دولار أى أكثر من 50% من ايرادات مصر من العملات الأجنبية. ومن عظم الفوائد المستحقة على مصر من الديون فى تلك السنة أن تلك الفوائد وحدها كانت تفوق ما تلقته مصر من الولايات المتحدة الأمريكية من قروض ومنح وهبات مدنية وعسكرية، الأمر الذى اضطر الحكومة المصرية الى اعلان عجزها عن سداد الديون ولذلك كان على الحكومة المصرية التواصل مع صندوق النقد الدولى لعقد برنامجا للاصلاح الاقتصادى يساعد على تحسن الحالة المصرية والقدرة على سداد الديون

ان وصول الاقتصاد المصرى الى هذه الحالة السيئة يرجع الى عدم كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة فى الفترة من 1974 الى 1986، حيث أن الحكومة المصرية اتبعت سياسة للانفتاح الاقتصادى ولم تنفذه كليا لأن غياب الضوابط والمعايير الحاكمة للمؤسسات الاقتصادية والمنشأت التجارية أدى الى فتح المجال للقطاع الخاص للتدخل فى الحياة الاقتصادية مع فرض قيود قانونية وادارية من جانب الحكومة لضمان الحفاظ على الاستقرار الاجتماعى قدر الامكان، الأمر الذى أضعف من قدرة القطاع الخاص على تحقيق نتائج مرضية. كما أن القطاعات التى حددتها الدولة للاستثمار الخاص كان معظمها قطاعات سلعية، وعلى الرغم من انشاء بعض الاستثمارات فيها مثل قطاع الصناعة الا أن القطاع الخاص قد انحرف الى الاستثمار فى القطاعات الخدمية والاستثمار فى العقارات وهذا ما ادى الى عدم تحقيق نتائج مرضية لتلك السياسات الاقتصادية

مع اتساع نطاق القطاع العام وقطاع الخدمات الحكومية زادت مخصصات الأجور والمرتبات فى الموازنة العامة للدولة بشكل كبير، ولكن مع الانخفاض فى متوسطات الأجور بالقيم الحقيقية بمعدل 20% منذ عام 1985، وأكثر من 30% بداية من 1982 وحتى 1990. وذلك فى سياق برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى عقدته مصر مع صندوق النقد الدولى عام 1986

ومع استمرار الدعم زادت مخصصات الدعم مع استمرار الزيادة السكانية ونتيجة لذلك زاد العجز فى الموازنة العامة للدولة وارتفعت نسبة التمويل المصرفى واستمرت فى التزايد كما زادت كمية الواردات وخاصة من السلع الوسيطة وارتفعت نسبة العجز فى الميزان التجارى وفى الفترة من 1985 الى 1989 تم تخفيض نسبة الاستثمار العام من اجمالى الناتج القومى من 20% الى 11% [18]

وعلى الرغم من تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى 1986 المقرر تنفيذه خلال 18 شهر الا أنه لم يحقق أى تحسن فى ميزان المدفوعات أو فى الموازنة العامة أو حتى فى معدلات التضخم والبطالة حيث وصل معدل التضخم الى أكثر من 20%، وارتفع عجز الموازنة العامة الى 15% من الناتج المحلى الاجمالى، وارتفع عجز ميزان المدفوعات الى 8% من الناتج المحلى الاجمالى ومن ثم عادت مرة أخرى للتوقف عن سداد ديونها الخارجية

---

[17]،كلية التجارة بنها ص89 دياب،ولاء(2013)"فاعلية الانفاق في تحقيق اهداف التحول الاقتصادى فى مصر

[18] ،كلية التجارة بنها ص(92-93) دياب،ولاء(2013)"فاعلية الانفاق في تحقيق اهداف التحول الاقتصادى فى مصر

Classified as Internal

ونظرا لعدم جدوى برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى طبقته مصر عام 1986 ارتفعت المديونية الخارجية الى 45 بليون جنيه أى زادت بنسبة 21% خلال السنوات السابقة لصدمة انخفاض أسعار البترول. وقد بلغ حجم الفوائد المدفوعة أكثر من 50% من اجمالى حصيلة الصادرات السلعية. وعلى الرغم من الزيادة الواضحة فى ايرادات المصادر الريعية الثلاثة السياحة وتحويلات العاملين بالخارج والبترول التى بلغت ضعفى ايرادات الصادرات السلعية خلال عام 1990/1989 الا أن العجز فى حساب العمليات الجارية استمر فى الزيادة حيث بلغ 2294 مليون دولارباستبعاد التحويلات الرسمية أى أكثر من خمس قيمة الواردات السلعية أما اذا اضفنا التحويلات الرسمية فسينخفض العجز الى النصف تقريبا ولكن يظل موجودا حيث يصل الى 1214 مليون دولار فى الوقت الذى تخلفت فيه مصر عن سداد ثلث الفوائد المستحقة عليها من الديون

وعندما ازداد الحال سوءا وتدهور المستوى الاقتصادى المصرى اضطرت مصر الى عقد اتفاق أكثر توسعا مع صندوق النقد الدولى مقابل قرض قيمته 375.2 مليون دولار لسداد عجز الميزان التجارى. وقد ارتكز ذلك البرنامج على عدد من الأسس، منها:

1-ترشيد الانفاق الحكومى عن طريق تخفيض مخصصات الدعم، وتخفيض فاتورة الأجور والمرتبات، وعدم السماح بزيادة العاملين بالجهاز الحكومى

2-تنفيذ برنامج الخصخصة لتحفيز الاستثمار وتحقيق معدلات نمو مرتفعة

3-تحرير الأسعار ومن ثم الغاء سياسة التسعير الجبرى على معظم السلع فيما عدا الخبز المدعم والمنتجات الدوائية

4-تطبيق برنامج الخصخصة عن طريق بيع الممتلكات العامة التى تفتقر الى الادارة الجيدة من أجل زيادة الايرادات من خلال بيعها وتطوير أدائها من خلال ادارة القطاع الخاص لها.

طبقت الحكومة المصرية برنامج الاصلاح الاقتصادى لتحقيق عددا من الأهداف، أهمها:

-تحسين الحالة المالية لمصر

-توفير بيئة تشريعية وادارية متقدمة لتشجيع الاستثمار الخاص

-تقليص دور القطاع الحكومى فى الحياة الاقتصادية

-تفعيل دور القطاع العام فى المشروعات العامة مثل البنية التحتية والتعليم وغيرها

-التخلص من الممتلكات العامة ذات التكلفة العالية ولا تدر عائدا مناسبا سواء كان اقتصاديا أو اجتماعيا، وعلى هذا الأساس تمت عملية الخصخصة

-توسيع قدرات الاستيراد وزيادة حصيلة النقد الأجنبي

-تخفيض الانفاق الحكومى من خلال رفع الدعم، وخاصة دعم الطاقة والغاء سياسة التسعيرة الجبرية

وقد كان من المتوقع أن تنتج سلبيات عن تطبيق تلك السياسات، وخاصة تخفيض الانفاق الحكومى، ومن أهم تلك السلبيات:

-بعض مكتسبى الأجور سيفقدون عملهم أو تنخفض أجورهم

-سوف تتدهور مستويات المعيشة نتيجة لانخفاض الدخل الحقيقي بسبب التغيرات في أسعار السلع والخدمات مثل الزيادة عن طريق تحرير الأسعار، وإلغاء الدعم أو تخفيضه التدريجى، أو التغيرات في مستويات الانتاج

Classified as Internal

-مختلف مستويات وأنواع المنافع المتاحة لمختلف فئات السكان ستقل كنتيجة مباشرة لترشيد الميزانية ومايستتبع ذلك من آثر على توفير الخدمات العامة

النتائج الايجابية فى السنوات الأولى من تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى:-

1-تخفيض مخصصات الدعم من 5.8 مليار دولار عام 1991 الى 8.3 مليار دولار عام 1995

2-تخفيض عجز الموازنة العامة من 16.9 مليار جنيه الى 2.3 مليار جنيه عام 1997

3-انخفاض معدل التضخم من 22% عام 1991 الى 2.7% عام 2002

4-ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى من 1.9% عام 1992 الى 5.3% عام 1997

5-انخفاض الدين العام الخارجى من 32.3 مليار دولار عام 1991 الى 26.2 مليار دولار عام 2002

وبالنظر الى سياسات ادارة الدين العام نجد أن الاصلاح الاقتصادى قد صب فى مصلحة الدول الدائنة لا الدول المدينة، حيث أدى الى تعبئة الموارد المالية من عدة مصادر أهمها الأذون والسندات لسداد الديون الخارجية، أى تحويل الديون الخارجية الى ديون داخلية. وهذا يفسر الاتى:

1-ارتفاع حجم الدين العام المحلى من 97.2 مليار جنيه عام 1991 الى 761.6 مليار جنيه عام 2009

2-ارتفاع نسبة الأذون والسندات الحكومية الى اجمالى الدين العام المحلى من 56% عام 1991 الى 89.5% عام2009

3-انخفاض الدين الخارجى من 32.2 مليار دولار عام 1991 الى 26.6 مليار دولار عام 2001، الا أنه قد عاد للتزايد مرة أخرى ليصل الى 31.5 مليار دولار عام 2009

4-على الرغم من تحقيق سياسة تخفيض الانفاق الحكومى الهدف منها فى السنوات الأولى من تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى، الا أنها عادت للزيادة مرة أخرى بسبب زيادة مخصصات الدعم من 3.8 مليار جنيه عام 1995 الى 93.7 مليار جنيه عام 2009 وذلك بسبب تدنى مستويات المعيشة للمواطنين وتدنى مستويات الدخول الحقيقية

كما عادت العديد من المشكلات التى عانى منها الاقتصاد المصرى فى أواخر الثمانينات ومنها:

1-ارتفاع معدل التضخم الى 1.11% عام 2004 ثم20.2% عام 2008

2-ارتفاع عجز الموازنة العامة من 2.3 مليار جنيه عام 1997 الى 72.4 مليار جنيه عام 2009

الا أن المتغير الوحيد الذى حقق نتائج ايجابية هو حجم الاحتياطى الأجنبى حيث ارتفع من 6.4 مليار دولار عام 1991 الى 31.3 مليار دولار عام 2009. وبالنسبة لحجم الدين المحلى فقد ارتفع من 97.2 مليار جنيه عام1991 الى 510 مليار جنيه عام 2005 وذلك بسبب الاعتماد بشكل كبير على أذون الخزانة لسداد الديون

أما بالنسبة لسياسات ترشيد الانفاق العام التى من المفترض أن تحقق نتائج ايجابية فقد انخفضت مخصصات الدعم وانخفضت فاتورة الأجور والمرتبات فى السنين الأولى وذلك لخدمة الدين الخارجى لكن سرعان ما اتخذت تلك المتغيرات اتجاها عاما نحو الزيادة فقد ارتفعت مخصصات الدعم الى 54.2 مليار جنيه عام 2006 ثم الى 93.2 مليار جنيه عام 2009، أى أن ترشيد الدعم قد أثر على الحالة الاقتصادية الداخلية بالسلب ولم يؤدى الا الى تخفيض الديون الخارجية

Classified as Internal

وذلك يثبت أن الهدف من برنامج الاصلاح الاقتصادى هو خدمة مصالح الدول الدائنة، وسداد الديون الخارجية للدول المدينة، بغض النظر عن الأهداف الاجتماعية والرغبة فى تحقيق التنمية لاقتصادات الدول المدينة

وعند محاولة استعراض تلك السياسات وعلاقتها بحجم الدين العام المحلى يمكن القول بأن مسئولية برامج الإصلاح الاقتصادى عن تضخم حجم الدين الداخلى تظهر من خلال العناصر التالية :

1-الطبيعة الانكماشية لسياسات الإصلاح الاقتصادى التي غلبت على التجربة المصرية في معظم فتراتها الى حد كبير ولم تقتصر على بدايات التجربة حيث تناقصت حدة الإجراءات التقشفية في بعض عناصرها بمرور الوقت الا ان ذلك لم يمكن الاقتصاد المصرى من التحول الى سياسة اقتصادية توسعية حيث كان الانفاق العام مقيدا وأقل مما يلزم للوفاء باحتياجات المجتمع من سلع وخدمات أساسية كالصحة والتعليم والدولة توقفت عن توظيف العمالة في الأجهزة الحكومية كما استمرت الاستثمارات الحكومية منخفظة المستوى فقد بلغ إجمالي الاستثمارات الحكومية على سبيل المثال نحو 43.4 مليار في عام 2009 بنسبة 12.3% من اجمالى النفقات العامة وتركز الجزء الأكبر منها في المشروعات الاستثمارية الموجهة للبنية الأساسية ومياه الشرب والصرف الصحى وتؤثر تلك الطبيعة الانكماشية على الدين العام بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها السلبى على معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى ومن ثم مستويات الدخل الفردى وامتداد ذلك التأثير السلبى لمعدل النمو في الإيرادات الضريبية ومخصصات الدعم ليتسع الفارق بين الإيرادات والنفقات العامة بمرور الوقت ويتزايد عجز الموازنة العامة للدولة كما في الشكل التالى :

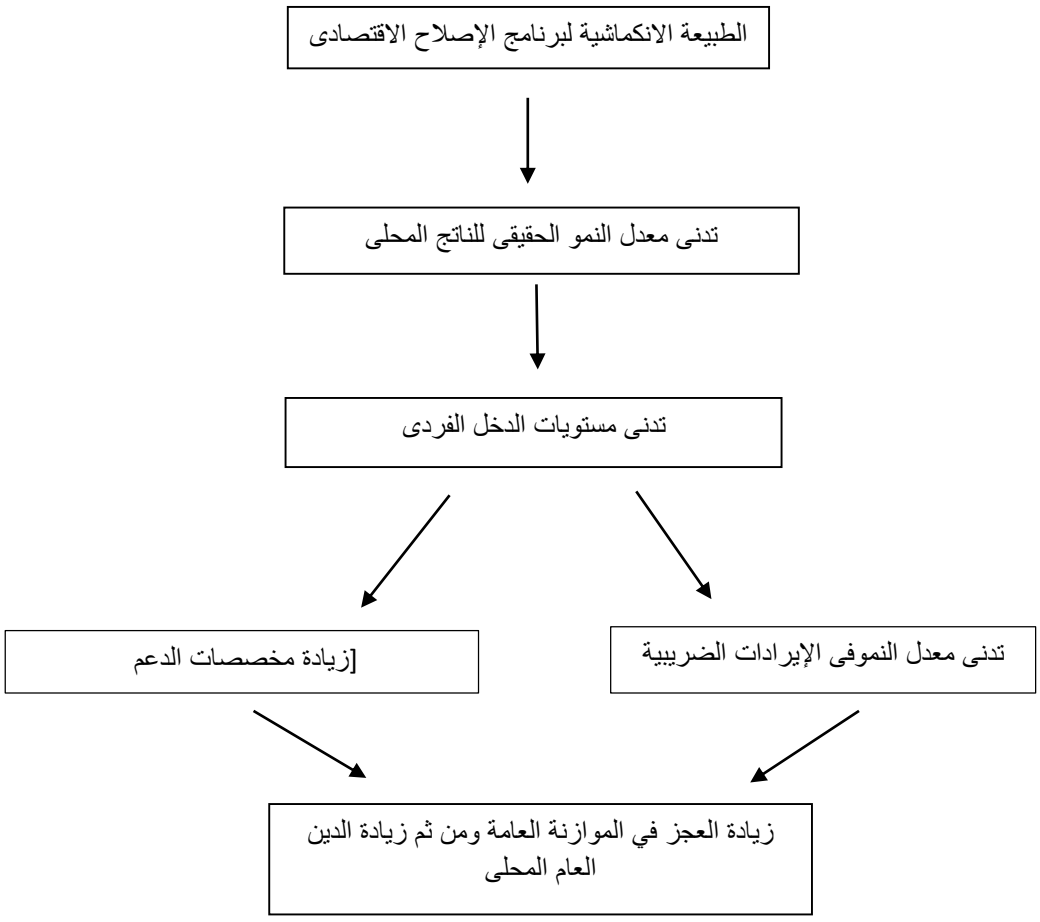

Classified as Internal

رغم معدلات النمو الاقتصادى الإيجابية والتي تبدو مقبولة الى حد ما الا انه من الواضح انها لم تكن كافية لاخراج الاقتصاد المصرى من أزمته والقضاء على مشكلاته والتي كان من أبرزها عجز الموازنة العامة ومما لا شك فيه ان حجم الناتج المحلى ومعدل نموه يمثل العنصر الرئيسى القادر على علاج المشكلات الاقتصادية المختلفة في المجتمع وبناء عليه فإن قصور برنامج الإصلاح الاقتصادى عن النهوض بهذا الناتج بمعدلات كافية كان بمثابة لعودة المشكلات الاقتصادية

وقد ترتب على النمو غير الكافى للناتج المحلى (العام والخاص) ان النمو في الإيرادات الضريبية لم يكن هو الاخر بالمعدل الكافى لملاحقة النمو في النفقات العامة والتي لم يكن في الإمكان إجراء اى تخفيض في قيمتها بسبب تدنى حجم الانفاق الاجتماعى وبالتالي لم يكن النمو في الإيرادات الضريبية قادرا على تضييق الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة ولا على سد عجز الموازنة العامة الذى عاد بشكل متزايد بداية من عام 1999 الى 8.9% للناتج المحلى الاجمالى حيث نجد ان قيمة النفقات العامة قد ارتفعت من 28.5 مليار جنيه في عام 1991 الى 351.5 مليار جنيه في عام 2009 في الوقت التذى تزايدت فيه الإيرادات الضريبية من 15.5 مليار جنيه في عام 1991 الى 163.2 مليار جنيه في عام 2009 وهو ما يوضح الفجوة المتزايدة بين الجانبين ويفسر التزايد المستمر في عجز الموازنة العامة

ورغم ان الغاء الدعم او تخفيض قيمته كان احد عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادى الا ان البرنامج المصرى شهد تقليصا محدودا للدعم في بدايته الا ان هذا الدعم اخذ في التزايد بشكل كبير وكان لهذه الزيادة دلالة ونتيجة فأما الدلالة فهى عدم قدرة برنامج الإصلاح الاقتصادى على تحسين مستوى الناتج المحلى وتحسين مستوى الدخل في مصر وكذلك عدم قدرته على تحسين مستوى المعيشة لغالبية الشعب المصرى هذا التحسن الذى يسمح بتخفيض مخصصات الدعم دون الاضرار بالفئات الاجتماعية متوسطة ومنخفضة الدخل وأما النتيجة فتمثلت في المزيد من الضغوط على الموازنة العامة للدولة والمساهمة بدرجة كبيرة في زيادة عجزها ومن ثم زيادة اللجوء الى الديون لسداد هذا العجز فرغم ان قيمة الدعم كانت قد تناقصت قليلا في البداية الا انها عاودت الزيادة ليبلغ حجم الدعم الى 93.8 مليار جنيه في عام 2009 ليمثل 27.7% من اجمالى النفقات العامة في عام 2009 اى اكثر من ربع الانفاق العام وهى نسبة كبيرة

2-أدت سياسات رفع سعر الفائدة وفرض السقوف الائتمانية الى تقليص النمو في الاستثمار الخاص فقد ارتفع سعر الفائدة على القروض لمدة عام الى اكثر من 21% في نهاية عام 1991 مما ترتب عليه انخفاض حجم الاستثمار الخاص من 11.9 مليار جنيه عام 1990 الى 10.4 مليار جنيه عام 1991 ولم يبدأ في التحسن بشكل ملحوظ الا في عام 1995 ليصل الى 16.1 مليار جنيه بسبب اتجاه الخفض في سعر الفائدة ليسجل 15% عام 1995 و13% في عام 1997 وصولا الى 12.5% عام 2009

3-يعد استخدام اذون الخزانة والأسلوب والظروف التي استخدمت فيه في التزايد الكبير في الدين العام المحلى حيث انها استخدمت كبديل عن الاقتراض الخارجي من ناحية وكبديل عن الإصدار النقدى الجديد من ناحية أخرى ونظرا لاستمرار العجز في الموازنة العامة فقد استمر التزايد في حجم اذون الخزانة واستمر رصيدها في التراكم بسبب عدم قدرة الإيرادات العامة على سداد جزء منها اذ كان يسدد الإصدار القديم منها بإصدار جديد اكبر منه الى جانب ان هذا التزايد أدى الى زيادة مدفوعات خدمة الدين المحلى وبالتالي الضغط اكثر

Classified as Internal

على زيادة عجز الموازنة العامة وبالتالي المزيد من الاقتراض ولقد بلغ حجم المصدر من اذون الخزانة نحو أربعة مليارات جنيه عام 1991 وأخذت في التزايد لتسجل 239 مليار جنيه عام 2009 ولعل ما ينطبق على اذون الخزانة ينطبق أيضا على سندات الخزانة

حيث سجلت 104 مليار جنيه عام 2001 واستمرت في التزايد لتسجل 442 مليار جنيه عام 2009

السنة	الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج والاسعار الجارية (مليار جنيه)	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (%)	عجز الموازنة العامة (مليار جنيه)	معدل التضخم (%)	الدين الخارجي (مليار دولار)	الاحتياطي النقدى الدولى (مليار دولار)	الدعم (مليار جنيه)
1991	112.5		16.9	22	32.3	6.5	5.6
1992	139.1	1.9	6.2	21.1	31.1	10.6	7.2
1993	155.2	2.5	5.5	11.1	30.3	14.9	4
1994	175	3.9	3.7	9	30.9	17	3.3
1995	204	4.7	2.5	9.4	33	17.9	3.8
1996	229.4	5	2.99	7.3	31	18.5	4.3
1997	265.9	5.3	2.3	6.2	28.8	20.3	4.1
1998	287.4	4.1	2.8	3.9	28.1	20.1	4.2
1999	307.6	5.4	8.9	3.8	28.2	18.1	4.5
2000	340.1	5.9	13.2	3.8	27.8	15.1	5.4
2001	358.7	3.4	20	2.8	26.6	14.2	5.3
2002	378.9	3.2	22.2	2.7	28.7	14.1	6
2003	417.5	3.1	25.4	4	29.4	14.8	7
2004	485.3	4.2	28.7	11.1	29.9	14.5	8.4
2005	538.5	4.6	49.8	4.7	29	19.3	12.4
2006	617.7	6.9	56.6	7.2	29.6	22.9	54.2*
2007	744.8	7.1	56.2	8.5	29.9	28.6	54
2008	895.5	7.2	67.6	20.2	33.9	34.6	84.2
2009	1042.2	4.7	72.4	9.9	31.5	31.9	93.8

Classified as Internal

ولهذا ثمة علاقة بين سياسات الإصلاح الاقتصادى وبين قيمة الدين العام المحلى وتطوره وتفاقم المشكلات الاقتصادية ورصد للظواهر المصاحبة لتلك السياسات من خلال بيانات الجدول التالى[19] :

*بداية من عام 2006 بدأت وزارة المالية في إجراء تعديلات جوهرية في تبويب عدد من بنود الموازنة العامة لتتسق مع دليل الإحصاءات المالية الحكومية الصادر عن صندوق النقد الدلوى وقد ترتب على ذلك دمج الدعم السلعى المباشر الذى كان يظهر وحده فقط في الموازنة مع الدعم غير المباشر للمنتجات البترولية والكهرباء وهو مايفسر القفزة في قيمة بند الدعم في الموازنة منذ هذا العام وللاعوام التالية

وتتمثل أهم الظواهر التي تعكسها بيانات الجدول السابق ما يلى :

1-عودة مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة للتفاقم بعد ان انخفض حجم العجز بفعل برنامج الإصلاح الاقتصادى من 16.9 مليار جنيه عام 1991 الى 2.3 مليار جنيه عام 1997 وعاد الى التزايد مرة أخرى ليصل الى 72.4 مليار في عام 2009 وقد تطورت نسبة العجز الى الناتج المحلى الاجمالى في الثلاث سنوات المذكورة في الاتجاه نفسه لتنخفض من 17.2% الى 0.9% ثم تعود الى الزيادة لتصل الى 7% على الترتيب

2- عودة معدل التضخم الى الارتفاع فبعد ان انخفض معدل التضخم بفعل سياسات الإصلاح الاقتصادى من 22% عام 1991 الى 3.2% عام 2000 عاد الى التزايد مرة أخرى ليصل الى 9.9% عام 2009 ورغم انه سجل رقما استثنائيا عام 2008 هو 22% الا انه سرعان ما عاد الى الاتجاه العام له

3-معدل البطالة لم يتغير كثيرا خلال الفترة منذ بدء تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى ويمكن القول بأنه يتذبذب حول معدل 10% ويتحرك حول هذا المعدل ارتفاعا وانخفاضا بنسبة 1% تقريبا فقد ارتفع معدل البطالة من 8.8% عام 1991 ليصبح 11.1% عام 1994 لكنه ينخفض الى 9% عام 2000 ثم يعاود الارتفاع ليصل الى 10.6% عام 2006 لينخفض مرة أخرى الى 9.4% عام 2009 ولعل هذا الاستقرار النسبى لمعدل البطالة يشير الى ان برنامج الإصلاح الاقتصادى كان حياديا الى حد كبير فيما يتعلق بمستوى التشغيل وهو ما يعكس ضعف تأثيره الايجابى على متغيرات الاقتصاد الحقيقى فقد كان من المفترض ان يعانى الاقتصاد المصرى من ارتفاع معدل البطالة في المرحلة الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الى ان يؤتى البرنامج ثماره في الاجل المتوسط والطويل فيتحسن مستوى الأداء الاقتصادى ويتزايد مستوى التنمية ويقل معدل البطالة ويتحسن مستوى المعيشة ويقل معدل البطالة

4-استقرار الدين الخارجي مقابل تزايد كبير في الدين الداخلى فقد تراوح حجم الدين الخارجي حول 30 مليار دولار امريكى تزيد او تقل بهامس لايتجاوز 4 مليار دولار وفى مقابل ذلك اتخذ الدين المحلى اتجاها ثابتا نحو التزايد لتقفز قيمته بشكل متساع من 97.2 مليار جنيه عام 1991 الى 761.6 مليار جنيه عام 2009 ولعل هذه الحقيقة تشير أيضا الى ان هدف برامج الإصلاح الاقتصادى المتعلق بالديون لم يكن خفض تلك الديون وتخفيف عبئها على الدول المدينة وعلى موازناتها العامة حيث تركز الاهتمام على مسألة انتظام خدمة الديون الخارجية وتم استبدال تلك الديون بالديون الداخلية التي تعاظم حجمها وتضخمت اعباؤها بشكل كبير

5-المتغير الوحيد الذي حقق نتائج إيجابية هو حجم الاحتياطيات النقدية الدولية والتي اتخذت اتجاها عاما نحو التزايد لترتفع من 6.4 مليار دولار عام 1991 الى 31.3 مليار دولار ولعل هذه النتيجة أيضا تصب في تحقيق هدف برامج الإصلاح الاقتصادى المتعلق بانتظام مدفوعات خدمة الديون الأجنبية

[19] البنك المركزى المصرى،التقرير السنوي،سنوات مختلفة

Classified as Internal

وتمثل ظاهرة استقرار الدين الخارجي مقابل تزايد كبير في الدين الداخلى محورا أساسيا ويرتبط بعلاقته بسياسات الإصلاح الاقتصادى مع قيمة الدين العام المحلى في مصر

ومن هنا يجدر القول بإن برامج الإصلاح الاقتصادى التي صممت لمساعدة الدول المدينة على التعافى وتمكينها من سداد ديونها الخارجية كانت حريصة على تحقيق هذا الهدف اكثر من حرصها على تحقيق تنمية حقيقية وقد ترتب على هذا الأسلوب نتائج غير مرضية في كثير من الحالات ومنها حالة البرنامج المصرى حيث عاد عجز الموازنة العامة الى التزايد السريع وتزايد معه حجم الديون الداخلية بنفس السرعة ولذلك نوضح تطور الدين العام المحلى عبر الجدول التالى :

السنة	الدين العام المحلى	المكونات الرئيسية للدين العام المحلى (مليار جنيه)				نسبة الاذون والسندات في هيكل الدين العام المحلى (%)
		صافى الدين الحكومى المحلى	الاذون والسندات (المكون الأكبر في الدين الحكومى)	مديونية الهئيات الاقتصادية	مديونيات بنك الاستثمار القومى	
1991	97.2	71.4	54.4	14.6	15.1	56
1992	106	81.2	76.6	9.7	15.8	72.3
1993	113.7	87.3	89.1	12.4	21	78.4
1994	124	95.9	88.7	14.9	28.4	71.5
1995	134.9	105	83.7	15.7	36.6	62
1996	150.4	114.1	83.3	18.2	44.6	55.4
1997	172	125.5	90.1	23	55.5	52.4
1998	189	136.7	84.6	23.2	68.8	44.8
1999	217	147.2	77.7	34.9	79	35.8
2000	246	134.4	77.7	37.5	89	31.6
2001	290.8	194.8	133.9	41.7	101.1	46
2002	329.8	221.2	165.9	41.1	113.8	50.3
2003	370.6	252.2	208.6	39.2	124	56.3
2004	434.8	292.7	272.1	40.1	134.3	62.6
2005	510.8	349.2	340.9	47.4	142.6	58.9
2006	593.5	387.7	349.9	47.4	142.6	58.9
2007	637.2	478.2	562.9	44.6		88.4
2008	666.8	478.8	568.9	50.1		85.3
2009	761.6	562.3	681.9	52.3		89.5

*البنك المركزى المصرى،التقرير السنوي،سنوات مختلفة

وسنلاحظ من محتويات الجدول عدد من الأمور:

1–ان حجم الدين العام المحلى قد اتخذ اتجاها مستمرا نحو التزايد خلال سنوات الدراسة

2–ان التزايد في حجم الدين العام قد مر بمرحلتين الأولى كان الدين يتزايد بمعدل منخفض نسبيا مقارنة بالمرحلة الثانية والتي تبدأ من عام 2000 حيث بدأ الدين العام المحلى يرتفع بمعدلات أكبر وبوتيرة أسرع والذي عبر عن التزايد الكبير في عجز الموازنة العامة للدولة

Classified as Internal

3–ان جميع مكونات الدين العام المحلى قد تزايدت مع اختلاف الأهمية النسبية داخل هيكل الدين فقد تزايد صافي الدين الحكومى المحلى بشكل مستمر واتخذ المكون الرئيسى فيه المتمثل في اذون الخزانة والسندات الحكومية اتجاها عاما نحو التزايد وان حدث تذبذب محدود في قيمتيهما في بعض السنوات كما تزايدت مديونية الهيئات الاقتصادية بشكل منتظم وحدث الامر نفسه بالنسبة لمديونية بنك الاستثمار القومى

4– والمكون الرئيسى المتسبب في الزيادة الكبيرة في الدين العام المحلى هو اذون الخزانة والسندات الحكومية فرغم حدوث التزايد في جميع المكونات الا ان تزايد الاذون والسندات كان الأكبر والاعلى نموا وتعكس هذه الحقيقة أيضا واقع مشكلة العجز المستمر والمتزايد في الموازنة العامة للدولة والتي تستخدم تلك الاذون والسندات في تمويله

5–وقد ترتب على ذلك حدوث زيادة كبيرة في نسبة اذون الخزانة والسندات الحكومية في هيكل الدين العام المحلى فقد تزايدت تلك النسبة في بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى لترتفع من 56% عام 1991 الى 89.5% عام 2009

6–بداية من عام 2007 لم تعد قيمة مديونية بنك الاستثمار القومى تظهر بشكل منفصل حيث تم اصدار سندين بقيمة 197.7 مليار جنيه لصالح صندوقى التامينات مقابل نقل مديونية بنك الاستثمار القومى للخزانة العامة وهذا ما يوضح ظهور قيمة مديونية بنك الاستثمار القومى بقيمة صفرية من عام 2007 ومابعدها[20]

[20] البنك المركزى المصرى،التقرير السنوى2007/2006 ص29

Classified as Internal

وبالنظر الى تطور حجم الدين الخارجي ومايمثله من عبء حيث شهدت الديون الخارجية المصرية تزايدا واضحا منذ عام 1990 حيث زادت من 33.015 مليار دولار الى 35.415 مليار دولار عام 2009 وهذا ما يوضحه الجدول التالى :

السنة	القروض الخارجية (مليون دولار)	معدل نمو القروض(%)	نسبة القروض الى الناتج المحلى الاجمالى (%)
1990	33015.8	1.2	91.86
1991	32604.3	-1.24	83.17
1992	31168.9	-4.4	68.07
1993	30651.2	-1.66	60.55
1994	32499.1	6.02	57.49
1995	33475.2	3	50.9
1996	31512.6	-5.86	42.6
1997	29952.9	-4.94	36.71
1998	32287.1	7.79	37.04
1999	31079.7	-3.73	33.81
2000	29195.2	-6.06	30.51
2001	28297.4	-3.07	31.19
2002	29632.2	4.71	34.24
2003	30421.5	2.66	41.06
2004	31358.2	3.07	39.6
2005	30538.1	-2.61	32.33
2006	30984.8	1.46	28.75
2007	34551.4	11.51	26.14
2008	33892.7	-1.9	20.56
2009	35415.8	4.49	18.84

*البنك المركزى المصرى،التقرير السنوي،سنوات مختلفة

Classified as Internal

المبحث الثانى: أثر تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادى عام 2016 على الدين العام المصرى

قد لجأت مصر في عام 2016 لصندوق النقد مرة أخرى وذلك لعلاج الخلل الإقتصادي لمرحلة مابعد 2011 وما تلاه من قرارت إقتصادية عشوائية أدت إلى حالة إقتصادية صعبة فكان لا بد من اللجوء إلى صندوق النقد الدولى

وكانت تتمثل المستهدفات الرئيسية في البرنامج مع صندوق النقد الدولى في تحقيق عجز أولى في الموازنة العامة للعام المالي 2017/2016 يبلغ 8% من الناتج المحلى الإجمالي وهو نفس المستهدف في الموازنة العامة للدولة التى أقرها مجلس النواب وبحيث يبلغ العجز الكلى في الموازنة العامة نحو 10% من الناتج المحلى ويصاحبه تراجع محدود في حجم الدين الحكومى للناتج المحلى إلى نحو 99% من الناتج المحلى الاجمالى

وعلى المدى المتوسط يستهدف البرنامج تحول العجز الأولى إلى فائض بدءاً من عام 2018/2017 وبحيث يرتفع ليبلغ نحو 2.1% من الناتج بحلول عام 2019/2018. كما يستهدف أن يبلغ العجز الكلى نحو 3.9% في عام 2021/2020 ارتباطا بالنمو الاقتصادي وخفض تكلفة خدمة الدين على المدى المتوسط وبحيث ينخفض الدين الحكومي إلى نحو 80% من الناتج خلال خمسة أعوام

وكان من المقدر أن يحقق النمو الإقتصادى معدل نمو في حدود 4% خلال العام المالى 2017/2016 ليرتفع إلى حدود 5-6% على المدى المتوسط، وهو ما من شأنه خفض معدلات البطالة إلى نحو 10% في عام2019/2018 ثم إلى نحو% 6.7 في عام 2021/2020 ومن المستهدف أن يحقق الاستثمار المحلى والأجنبى والصادرات معدلات نمو مرتفعة تقود النمو في الفترة القادمة بدلاً من الإعتماد على الاستهلاك الممول بالاستدانة كمحرك للنمو. وسيعمل اصلاح منظومة دعم الطاقة في تصحيح نظم الحوافز نحو الصناعات كثيفة العمالة بدلاً من الإعتماد الأكبر على الصناعات كثيفة استهلاك الطاقة ورأس المال مما سيدعم خلق فرص العمل لخفض معدلات البطالة واستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل

وتتمثل أهم الإصلاحات المالية التى يشملها البرنامج مع الصندوق وهى نفس الإصلاحات التى تم عرضها في برنامج الحكومة الإقتصادى، وتم التأكيد عليها في البيان المالى للموازنة العامة للدولة عن عام 2017/2016 في مجال الضرائب من تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة ووضع نظام ضريبى جديد ومبسط للمشروعات متوسطة وصغيرة الحجم ورفع كفاءة الإدارة الضريبية.

كما شملت الإصلاحات ترشيد دعم الطاقة تدريجياً على مدى 3-5 سنوات، وإعادة ترتيب الأولويات في صالح البرامج الاجتماعية ذات المستويات الأعلى في الاستهداف، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الصحة والتعليم وتطوير البنية التحتية، وبما يدعم التنمية البشرية وتحسين الخدمات العامة للمواطنين

كما يتضمن البرنامج اصلاحات هيكلية هامة لتحسين مناخ الاستثمار وتحفيز الصناعة المحلية والتصدير وتشمل اعتماد قانون التراخيص الصناعية الجديد وتبسيط إجراءات الإفلاس والتصفية عن طريق إعداد مشروع قانون الإفلاس، ووضع خطة عمل لرفع كفاءة منظومة دعم الصادرات، وذلك بهدف تدعيم تنافسية الاقتصاد المصرى مما يساهم في تحقيق نمو احتوائى وخلق فرص عمل وتنمية الصادرات المصرية.

يقوم البرنامج على عدة ركائز أساسية:-

1-تحرير نظام الصرف الأجنبي للتخلص من نقص العملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار والصادرات

2-انتهاج سياسة نقدية تهدف إلى احتواء التضخم

Classified as Internal

3–القيام بإجراءات للتقشف المالي تضمن وضع الدين العام على مسار مستدام وتقوية شبكة الأمان الاجتماعي عن طريق زيادة الإنفاق على دعم السلع الغذائية والتحويلات النقدية وإجراء إصلاحات هيكلية واسعة النطاق تدفع إلى تحقيق نمو احتوائي بمعدلات أعلى وزيادة فرص العمل للشباب والحصول على تمويل خارجي جديد لسد الفجوةالتمويلية

لقد قام البنك المركزي المصري في 3 نوفمبر 2016 بتحرير نظام سعر الصرف واعتماد نظام صرف مرن ويؤدي الحفاظ على نظام سعر الصرف المرن الذي يتحدد فيه سعر الصرف تبعا لقوى السوق إلى تحسين تنافسية مصر الخارجية ودعم الصادرات والسياحة وجذب الاستثمار الأجنبي ويسمح هذا للبنك المركزي بإعادة بناء احتياطياته الدولية وتركز السياسة النقدية على احتواء التضخم قدر الامكان وسيتحقق هذا بالسيطرة على الائتمان المقدم للحكومة والبنوك وتعزيز قدرة البنك المركزي على التنبؤ بالسيولة وإدارتها وتحسين الشفافية والتواصل ولدعم سلامة القطاع المصرفي وتشجيع المنافسة

ترتكز سياسة المالية العامة على وضع الدين العام على مسار تنازلي واضح وإعادته إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحملها. وقد كان من المتوقع أن تزداد الإيرادات الضريبية بنسبة 2.5% من إجمالي الناتج المحلي على مدى فترة البرنامج وهو ما يرجع في معظمه إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة التي وافق عليها مجلس النواب وفي نفس الوقت يتم تخفيض النفقات الأولية بنسبة 3.5% بسبب تخفيض الدعم واحتواء فاتورة الأجور وكانت زيادة أسعار الوقود خطوة مهمة في هذا الاتجاه

وأيضا كان المستهدف أن يتم تعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف أثر عملية الإصلاح وفي هذا السياق، يتم توجيه نسبة من الوفر المحقق في المالية العامة تبلغ حوالي 1% من إجمالي الناتج المحلي إلى زيادة الدعم على السلع الغذائية والتحويلات النقدية للمسنين والأسر محدودة الدخل، وغيرها من البرامج الاجتماعية الموجهة للمستحقين، بما في ذلك زيادة الوجبات المدرسية المجانية. والهدف من ذلك هو تنفيذ البرامج التي تقدم دعما مباشرا للأسر الفقيرة كبديل لدعم الطاقة غير الموجه بدقة إلى المستحقين

يساعد البرنامج على معالجة التحديات المزمنة التي يمثلها النمو المنخفض والبطالة المرتفعة. وتتضمن الإجراءات المزمعة ترشيد إصدار التصاريح الصناعية لكل منشآت الأعمال وإتاحة مزيد من فرص التمويل للمشروعات الصغيرةوالمتوسطة ووضع إجراءات جديدة للإعسار والإفلاس. وسيتم تشجيع برامج الوساطة في مجال توظيف العمالة وبرامج التدريب المتخصص للشباب. ولدعم مشاركة المرأة في سوق العمل يتم زيادة دور الحضانة العامة وتحسين أمان المواصلات العامة وترتب على تطبيق تلك السياسات الاصلاحية عدة نتائج، منها:–

1–النتائج الإيجابية:–

ا– تراجع العجز التجاري بنسبة 8.4% في العام المالي 2017/2016،مقارنة بالعام الماضى،وذلك بالتبعية لإرتفاع الصادرات الغير البترولية بنسبة16.2%، إلى جانب إنخفاض الواردات غير البترولية بنسبة 4.5%

ب – إنخفض عجز الموازنة العامة ليسجل 1.7% كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة يوليو– أغسطس فى العام المالى 2018/2017، حيث إرتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات مقارنة ب2% خلال نفس الفترة من العام المالى 2017/2016 ثم الى 7.4% في العام المالى 2019/2018

Classified as Internal

ج–وأظهرت المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلي الاجمالي قد حقق معدل نمو 4.3% خلال الربع الثالث من العام المالي 2017/2016، مقارنة بنحو 3.6% خلال نفس الفترة في العام المالي 2015/ 2016 والذى وصل الى 5.6% في العام المالى 219/2018.

د–شهد الإستثمار الأجنبي المباشر زيادة في التدفقات للداخل بنحو 38% خلال يوليو/ديسمبر 2017/2016 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

هـ–إنخفض معدل البطالة إلى 11.98% خلال الربع الثاني من عام 2017،مقارنة ب12.5% خلال نفس الفترة من عام 2016 والذى وصل الى 7.5%فى العام المالى 2019/2018

2–النتائج السلبية:–

ا– ارتفع معدل التضخم بنسبة أكبر مما كان متوقع نتيجة تعويم الجنيه المصري حيث إرتفع معدل التضخم وأصبح في سبتمبر 2017 بمقدار 33.3% بعدما كان معدل التضخم 25.9% في ديسمبر 2015

ب– إرتفع إجمالي الدين الحكومي ليصل إلى 3676 مليار جنيه، أي 105.7% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية مارس 2017 ويرجع ذلك في الأساس إلى زيادة الدين المحلي في ضوء إرتفاع ديون الخزانة إلى 1096 مليار جنيه في نهاية مارس 2017، مقارنة ب 816 مليار جنيه في نهاية يونيو 2016، الا أنه فى يونيو 2019 انخفضت نسبة الدين العام الى الناتج المحلى الاجمالى لتصل الى 90.2%

ج– ارتفاع اجمالى الدين الخارجي للناتج المحلى الاجمالى كما يوضحه الجدول التالى :

السنة	القروض الخارجية (مليون دولار)	معدل نمو القروض(%)	نسبة القروض الى الناتج المحلى الاجمالى (%)
2010	36833.7	4	17.16
2011	35236.4	-4.33	15.23
2012	40089.7	13.77	15.84
2013	46562.1	16.14	16.85
2014	41826.5	-10.17	14.62
2015	48459.1	15.85	16.06
2016	67214.1	38.7	20.31
2017	79033.3	17.22	36.92
2018	92643.2	17.22	36.92
2019	122456	32.18	40.39

البنك المركزي، التقرير السنوي، اعداد مختلفة

Classified as Internal

حيث في تلك الفترة مع الاضطرابات السياسية التي شهدتها مصر في اعقاب ثورة 25 يناير وانخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية وكذلك انخفاض حجم التحويلات المصريين بالخارج وما شهده قطاع السياحة من انخفاض وبلغ رصيد الدين الخارجي نحو 112.7 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2019 وبلغت نسبة القروض الى الناتج المحلى الاجمالى 40.4% [21]

ولذلك فان النتائج ليست سيئة كما فى برنامج الاصلاح الاقتصادى 1991، وبناء عليه فان كانت الحكومة تواجه مشاكل على المدى القصير والمتوسط فى تخفيض الدين العام بصورة مؤثرة بسبب تخفيض قيمة العملة أو بسبب تأثير العوامل الخارجية كالكوارث والأزمات وغيرها، فان من الممكن تخفيضه على المدى الطويل اذا استمرت الحكومة فى تطبيق السياسات التى تحقق فاعلية فى ترشيد الانفاق الحكومى وضبط الدين العام

[21] البنك المركزى المصرى،التقرير السنوي 2020ص13

Classified as Internal

النتائج:-

من خلال دراستنا لتطبيق الاصلاح الاقتصادى والعمل على ضبط مستويات الدين العام اتضح الاتى:

1-فشل برنامج الاصلاح الاقتصادى عام 1991 فى تحقيق الأهداف التى استهدفها الحكومة المصرية لعدة أسباب ،من أهمها:-

ا- وصول الاقتصاد المصرى الى أسوأ صورة له بسبب فشل الاتفاق الأول بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى عام 1987 مما ترتب عليه هبوط الاقتصاد المصرى الى مستويات متدنية

ب-تطبيق سياسات ترشيد الانفاق الحكومى والغاء الدعم على مرحلة واحدة دون تهيئة المجتمع المصرى وتطبيقها تلك السياسات تدريجيا، بالاضافة الى الاعتماد على أذون الخزانة والسندات الحكومية بدرجة كبيرة مما أسفر عن معاناة الشعب المصرى من أجل سداد الديون الخارجية

ج-تخفيض فاتورة الأجور والمرتبات مع افتقار الجهاز الحكومى الى الكفاءة والمرونة لزيادة الانتاج جعل تخفيض الانفاق الحكومى أحد أسباب انخفاض مستويات المعيشة دون اللجوء الى اصلاح جذرى فى المنظومة الحكومية والقضاء على الروتين والبيروقراطية مما أدى الى زيادة مخصصات الدعم من ناحية أخرى الى 93.2 مليار جنيه عام 2009 لمعالجة تدنى الأجور الحقيقية وبالتالى ارتفاع عجز الموازنة العامة بسبب زيادة النفقات بشكل كبير عن الايرادات

2-حقق برنامج الاصلاح الاقتصادى عام 2016 عدد من النتائج الايجابية ولكن توجد بعض السلبيات منها:-

ا- تعويم الجنيه وتحرير سعر الصرف فى مرحلة لم يكن مستوى الانتاج المصرى فيها مرتفعا ليغطى ذلك الانخفاض فى قيمة الجنيه، مما أدى الى حدوث عجز فى الموازنة العامة قدره 7.4% فى العام المالى 2019/2018

ب- على الرغم من تحقيق فائض أولى فى الناتج المحلى قدره 2% فى العام المالى 2020/2019، الا أن الانفاق على الدعم مازال مرتفعا ، حيث زادت مخصصات دعم الغذاء ليصل الى 87 مليار جنيه عام 2019، وان تحققت الكفاءة والفاعلية فى الانفاق الاجتماعى الى حد ما مما دفع الدولة المصرية الى السعى نحو تطبيق سياسة الدعم النقدى

ويرجع السبب فى تحقيق برنامج الاصلاح 2016 نتائج جيدة الى اخضاع سياسات الاصلاح الى دراسة معمقة ومفصلة والعمل على تهيئة المواطنين من خلال العمل على تطبيقها تدريجيا وملاحظة التأثيرات والاثار الجانبية المترتبة عليها والعمل على ازالة السلبيات الناتجة عن تلك السياسات على عكس ما تم فى برنامج الاصلاح 1991

Classified as Internal

التوصيات:-

1-الاهتمام بزيادة الانفاق الاستثماري الحكومى، وخاصة فى القطاعات السلعية، مع العمل على تحسين كفاءته وفاعليته

2-العمل على الحد من الاقتراض الخارجي من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير المناخ المناسب لها مع ضرورة تبنى سياسة وطنية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية

3-التوسع في سياسات تحويل الديون الخارجية لاستثمارات تنموية للحد من عبءالديون الخارجية مع ضرورة توضيح الهدف من تحويل الديون الخارجية من اجل معرفة ما إذا كانت هذه السياسة تهدف الى زيادة الاستثمارات ورفع معدلات التنمية او ان لها اقار سلبية على استقلال القرارات الاقتصادية

4-تطبيق سياسة التحول الرقمي فى جميع القطاعات الاقتصادية مع اخضاع العاملين فى الجهاز الادارى للدولة لبرامج تدريبية تتمتع بالكفاءة والتطور لتدريب العاملين على استخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل يقلل من النفقات الزائدة الناتجة عن البيروقراطية والروتين الحكومى الردئ وبالتالى تخفيض عجز الموازنة العامة وعدم الاضطرار الى الاستدانة

5-وضع سقف قانوني للاقتراض الخارجي كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى

Classified as Internal

قائمة المراجع:

1-منال مرسى(2020)مجلة كلية السياسة والاقتصاد العدد الثامن،كلية السياسة والاقتصاد،جامعة بنى سويف

2-محمد بن العقلاء(1999)مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلاميةواثارها،مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،البحرين

3-همام وائل ابوشعبان (2016)أثر التمويل الخارجي على النمو الاقتصادى،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية،غزة

4-رمزى زكى (1987)ازمة القروض الدولية،دار المستقبل العربى،القاهرة

5-ميساء عبادى (2022)القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية،رسالة ماجستير،جامعة النجاح الوطنية،فلسطين

6-رمزى زكى(1991)محنة الديون وسياسة التحرير في دول العالم الثالث،دار العالم الثالث،القاهرة

7-محمد شاهين (2012)اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادى،مجلةالجامعة الاسلاميةللدراسات الاقتصاديةوالادارية،جامعة الازهر،غزة

8-على عباس (2013) إدارة الاعمال الدولية المدخل العام، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الاردن

9-رياض ابوصالح أبو العطا (1998) ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولى، الطبعة الأولى،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع،القاهرة

10-عزيزة محمد عبد الله عبيد (2015) اثر الدين العام على الانفاق الحكومى، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة

11-إبراهيم العيسوي (2011) نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة، ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي الذى عقد المعهد العربى للتخطيط في بيروت

12-جلال امين (2012) قصة الاقتصاد المصري من عهد محمد على الى عهد مبارك، الطبعة الأولى ،دار الشروق

13-ولاء دياب (2013) فاعلية الانفاق في تحقيق اهداف التحول الاقتصادي في مصر، رسالة ماجيستير جامعة بنها

Classified as Internal

فهرس المحتويات

المقدمة :.....1

مشكلة البحث:.....1

تساؤلات البحث:.....2

أهداف البحث : 2

منهجية البحث : 2

أهمية البحث: 2

حدود البحث: 2

الدراسات السابقة: 3

الفصل الأول.....6

المبحث الأول: الدَين العام.....6

المبحث الثاني: كيف ينشأ الدين العام ومصادر التمويل.....8

الفصل الثانى 13

الفصل الثالث 19

النتائج:- 34

التوصيات:- 35

قائمة المراجع:.....36

فهرس المحتويات 37

Classified as Internal